

مؤتمر نزع السلاح

CD/PV.548
3 April 1990
ARABIC
Original : ENGLISH

المحضر النهائي للجلسة العامة الثامنة والأربعين بعد الخمسة

المعقودة في قصر الأمم ، جنيف ،
يوم الثلاثاء ، ٣ نيسان/أبريل ١٩٩٠ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد شاهباز (باكستان)

الرئيسي: (الكلمة بالانكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ٥٤٨

لمؤتمر نزع السلاح .

أود ، بادئ ذي بدء ، أن أرحب ترحيبا حارا ، نيابة عن المؤتمر ، بشاريين بارزين سيخاطبان هذه الجلسة العامة هما وزير خارجية النرويج ، سعادة كييل ماغني بونديفيك ، الذي يمثل دولة غير عضو لعبت ، على مدى سنوات ، دورا بارزا في المؤتمر وذلك بإسهامها مساهمة كبيرة في مجالات رئيسية عديدة من أعمالنا . وإن سعادة الوزير شخصية سياسية واسعة الخبرة ، وهو منذ عام ١٩٧٣ عضو في البرلمان وفي لجنته الدائمة للشؤون الخارجية . وبالإضافة إلى ذلك ، سبق وأن شغل منصبا حكوميا .

ووزير خارجية اسبانيا ، سعادة فرانسيسكو فيرناندز أوردونز ، الذي ما انفك يسيّر العلاقات الخارجية لبلده طيلة السنوات الست الماضية . وهو شخصية سياسية مرموقة في اسبانيا ، تولى ، مدة عمله الحكومي الناجح والمكثف النشاط مسؤوليات جمة في مراحل هامة من العملية السياسية الاسبانية . ويعكس وجوده بين طهرانينسا الاهتمام المتواصل الذي تبديه اسبانيا بكافة المسائل المتعلقة بالسلم والامن الدولي ونزع السلاح . وليس من قبيل الصدفة أن يخاطبنا في هذه القاعة ، المعروفة باسم قاعة فرانسيسكو دي فيتوريا ، وتحيط به لوحات ذلك الرسام الاسباني البارز ، خوزيه سيرت .

كما أود أن أرحب ترحيبا قلبيا ، نيابة عن المؤتمر ، بسعادة المدير العام للشؤون النووية ونزع السلاح في الأرجنتين ، السفير انريكة كانديوتي ، وهو دبلوماسي محترف بارز الذي يتابع اليوم أعمال هذه الجلسة العامة .

وطبقا لبرنامج العمل ، يبدأ المؤتمر اليوم النظر في بندي جدول الأعمال ٦ "اتخاذ ترتيبات دولية فعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها" و٧ "الأنواع الجديدة من أسلحة التدمير الشامل والمنظومات الجديدة من هذه الأسلحة ؛ الأسلحة الإشعاعية" . غير أنه يجوز ، طبقا للمادة ٣٠ من النظام الداخلي ، لأي عضو أن يشير أي موضوع ذي صلة بعمل المؤتمر إذا ما رغب في ذلك .

ولدي على قائمة المتكلمين لهذا اليوم سعادة وزير خارجية النرويج ، وسعادة وزير خارجية اسبانيا ، وممثلو بولندا وتشيكوسلوفاكيا والعراق والهند . واعطى الكلمة الآن لسعادة وزير خارجية النرويج ، كييل ماغني بونديفيك .

السيد بونديفيك (النرويج) (الكلمة بالانكليزية): السيد الرئيس ،
اسمحوا لي أن أكون أول من يهنئ باكستان على تبوئها رئاسة المؤتمر لشهر نيسان/أبريل . إن النرويج تربطها بباكستان علاقات طيبة منذ سنوات عديدة ، ونتمنى لكم كل النجاح في مساعكم الهام . واسمحوا لي أيضا ، في البداية ، أن أعرب عن عظيم سروري لوجودي هنا ولهذه الفرصة التي تتاح لي لمخاطبة مؤتمر نزع السلاح لأول مرة . أود أن أؤكد مجددا دعم النرويج القوي للجهود التي يبذلها مؤتمر نزع السلاح للوفاء بمهامه الهامة .

كان عام ١٩٨٩ سنة ثورية في الجزء الذي ننتمي إليه من العالم . وعملية التغيير متواصلة هذا العام أيضا . والتحديات التي تجابهنا معروفة تماما . نحن الآن نواجه مهمة إقامة صرح سياسي وأمني مستقر جديد في أوروبا ، لا يركز على المجابهة السياسية والعقائدية والعسكرية ، وإنما على الثقة والتعاون والاشتراك في المصالح .

إن عملية مؤتمر التعاون والأمن في أوروبا كان ولا يزال عنصرا حيويا في الجهد المبذول للاستعاضة عن الانقسامات القديمة في أوروبا بأنماط وهياكل تعاونية من التفاعل بين الدول في أوروبا لم تعد مقسمة . ويغطي مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا جميع الأبعاد الرئيسية للصرح السياسي الجديد ، بما فيها الأبعاد السياسية والعسكرية والاقتصادية والبشرية . وهذه العملية تركز على مجموعة من المبادئ والالتزامات الجوهرية التي ينبغي أن تكون أيضا بمثابة المرشد لمستقبل أوروبا . وهي عملية مستمرة أدت لنا خدمات جليلة في السراء والضراء .

في ضوء هذه الاعتبارات ، أيدت النرويج بقوة فكرة عقد اجتماع قمة لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا هذا العام . وستتيح القمة فرصة لتقييم الحالة السياسية في أوروبا ورسم معالم الاتجاه المقبل لقارتنا فضلا عن دور مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في هذه العملية . ويمكنه أيضا توفير زخم سياسي للعمليات الجارية في مجال تحديد الأسلحة ، ولا سيما مفاوضات فيينا بشأن نزع السلاح التقليدي .

وفي مجال تحديد الأسلحة ، فإن احتمالات إجراء تخفيضات هائلة في القوات التقليدية في أوروبا هي الآن أفضل منها في أي وقت مضى . ومن شأن التوصل إلى اتفاق بشأن القوات التقليدية في أوروبا يكون مساهمة هائلة للخطوات الآخذة الآن في البروز أن يحسن أمن أوروبا ككل فضلا عن أمن كل بلد بمفرده . ومن شأنه أيضا القضاء إلى حد كبير على القدرة على شن هجمات مفاجئة أو عمليات هجومية واسعة النطاق . كما من شأنه تدعيم التغييرات السياسية التي تحققت بالفعل وتمهيد السبيل أمام مزيد من التقدم . وأخيرا ، فمن شأن معاهدة أولى بشأن القوات التقليدية في أوروبا أن تفسح

المجال أمام مفاوضات بشأن القذائف النووية الأمريكية والسوفييتية الاقصر مدى والتي تطلق من قواعد أرضية . ولهذه الاسباب جميعها ، تعلق النرويج أهمية كبرى على استكمال معاهدة أولى بشأن القوات التقليدية في أوروبا هذا العام .

ولكن في سياق الحملة الواسعة الجارية لتعزيز الاستقرار والأمن في أوروبا ، ينبغي ألا نهمل القوة الكامنة لمفاوضات فيينا بشأن تدابير بناء الثقة والأمن في أوروبا . فبناء الثقة تكملة لا غنى عنها لنزع السلاح ويمكن أن يقدم مساهمة حيوية في تعزيز الهيكل الأمني الجديد الأخذ الآن في الظهور في أوروبا . وإن ندوة تدابير بناء الثقة والأمن في أوروبا التي عقدت مؤخرا في فيينا بشأن المفاهيم الأمنية والمبادئ العسكرية تمثل مساهمة رائدة في تعزيز الشفافية في المجال العسكري . ويحدونا الأمل في أن تؤدي كذلك المفاوضات بشأن "الأجواء المفتوحة" إلى اتفاق يزيده كافة الدول المشاركة أمنا .

يجب ألا نسمح لأنفسنا بالانصراف عن مهمة تحقيق اتفاق مبكر على معاهدة بشأن القوات التقليدية في أوروبا . فهذا الاتفاق سيكون خطوة هامة نحو نظام أمني مستقر ودائم لأوروبا ، ومع ذلك ، لن يحل جميع المشاكل الأمنية في القارة . ولهذا السبب ، نعتقد النرويج أنه يجب ألا يكون هناك تراخ في عملية تحديد الأسلحة التقليدية عقب التوصل إلى اتفاق أول . ونتوخى في مرحلة تفاوضية ثانية تحقيق مزيد من التخفيضات فضلا عن تضمين فئات جديدة من التجهيزات . وينبغي أن يكون الهدف العام هو جعل الهياكل العسكرية في كافة البلدان المشتركة دفاعية الطابع ، وذلك من خلال تعزيز الشفافية وإمكانية التنبؤ ومن خلال إعادة النظر في المبادئ العسكرية .

لقد أطلت الحديث عن تجربتنا الأوروبية ، ولا سيما في ضوء عملية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، وفعلت ذلك إيمانا مني بوشاقة صلة هذا الموضوع أيضا بما نبذله من جهود لتحقيق نزع السلاح على نطاق عالمي .

إن هذه الدورة من مؤتمر نزع السلاح تركز خاصة على المفاوضات بشأن اتفاقية للأسلحة الكيميائية . ينبغي أن نكون جاهزين الآن للوفاء بما قطعناه في مؤتمر باريس العام الماضي من التزام بتكثيف المفاوضات بهدف التوصل في أقرب وقت إلى صيغة نهائية لحظر للأسلحة الكيميائية يكون عالميا وشاملا ويمكن التحقق منه بفعالية .

إن الولاية المنقحة والمحسنة للجنة المختصة للأسلحة الكيميائية تجيز للمؤتمر أن يدرج في أعمال هذه الدورة وضع الصيغة النهائية للاتفاقية . والمفروض أن يكون بالإمكان الآن حل القضايا التقنية والسياسية المتبقية ، وجعل عام ١٩٩٠ سنة حاسمة للاتفاقية .

ومع ذلك ، ندرك تمام الإدراك أنه لا يزال يتعين حل قضايا حساسة ومعقدة هامة . وإن نظام التحقق من عدم الإنتاج هو إحدى هذه القضايا . وسيتعين على المؤتمر إيجاد تدابير تحقق للمعامل التي تنتج المواد الكيميائية المزدوجة الأغراض ولكنها ليست جزءا من نظام التفتيش الروتيني العادي . وأتاحت عمليات التفتيش التجريبي الوطنية قدرا كبيرا من الخبرة والمعلومات القيّمة ، أفادت المفاوضات والسلطات والصناعات الوطنية المشاركة في هذا العمل .

ويسرني ابلاغ هذا المحفل بأن النرويج أجرت أول عملية تفتيش تجريبي وطنية لها في شباط/فبراير من هذا العام . وكان المرفق الذي خضع للتفتيش معملا لإنتاج المواد الكيميائية العضوية وينتج منتوجا تجاريا باستخدام مادة كيميائية مدرجة في الجدول ٣ . وأوضح التفتيش أنه من الممكن التحقق من أن المادة الكيميائية المدرجة في الجدول ٣ قد استخدمت في الإنتاج المشروع ، وإنه يمكن بسهولة تتبع وكذلك تفسير مآل تدفق المادة الكيميائية المدرجة في الجدول ٣ . ويجري حاليا إعداد تقرير إلى المؤتمر حول عملية التفتيش هذه وتجربتنا فيها وسيرفع التقرير إلى المؤتمر قبل نهاية الجزء الأول من دورة ١٩٩٠ .

إن الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي أعلننا أنهما يختازان أسلحة كيميائية . ومن الأهمية البالغة لهذه المفاوضات أن تعتمد جميع البلدان الحائزة لمثل هذه الأسلحة إلى إصدار إعلانات مماثلة وإعداد خطط لتدميرها . ويجب على كافة الدول الحائزة للأسلحة الكيميائية تقديم معلومات عن موقع مخزوناتهما وتركيبها وحجمها . وهذا الأمر ليس هاما كتدبير لبناء الثقة فحسب ، وإنما يجب اعتباره أيضا شرطا أساسيا للامتثال للاتفاقية على نطاق عالمي . وبالمثل ، ينبغي لجميع الدول غير الحائزة للأسلحة الكيميائية إصدار إعلانات في هذا الصدد . ولا تملك النرويج أسلحة كيميائية وقد أعلننا بتأكيد أن هذه الأسلحة لن تقام على الإقليم النرويجي .

إن التقدم المحرز في المشاورات الشنائية بشأن الأسلحة الكيميائية بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة هو بالطبع كبير الأهمية لاحتراز تقدم في المفاوضات المتعددة الأطراف . وتقع على عاتق هذين البلدين مسؤولية خاصة للمساهمة في اتفاقية يقبلها المجتمع الدولي بأسره .

وتواصل النرويج برنامجها للبحث بشأن التحقق من الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية الذي تقوم بتنفيذه مؤسسة أبحاث الدفاع النرويجية . ويرتكز البرنامج على تجارب ميدانية وضعت لهذا التحقق . وسيقدم هذا الصيف تقرير آخر عن الأبحاث . وفي هذا الصدد ، أود الإعراب عن تأييدي لأولئك الذين ينادون بوجوب إيلاء مكان ملائم في الاتفاقية للحظر الكامل لاستخدام الأسلحة الكيميائية .

اسمحوا لي ، أن أنتقل الآن إلى بند آخر من جدول الأعمال يحظى بالأولوية في مؤتمر نزع السلاح ، ألا وهو مسألة حظر التجارب النووية . ففي دورة العام الماضي ، لم يفلح المؤتمر في التوصل إلى اتفاق بشأن ولاية للجنة المختصة لهذا الموضوع . وفي رأينا ، أن مشروع الولاية الذي اقترحته تشيكوسلوفاكيا في عام ١٩٨٨ سيسمح للجنة بمباشرة الأعمال الموضوعية حول قضايا محددة ومترابطة بشأن حظر التجارب . وعلى أية حال ، يتعين تناول هذه القضايا بالتفصيل قبل أن يتسنى عقد معاهدة لحظر التجارب . ونتمنى أن تتكامل بالنجاح الجهود الجارية للتوصل إلى اتفاق بشأن الولاية .

ونرى أنه ينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يولي أعلى درجة من الأولوية لحظر شامل للتجارب النووية حالما تعقد اتفاقية للأسلحة الكيميائية . وينبغي أن يواكب هذا الجهد تخفيض في دور الأسلحة الكيميائية على صعيد المبادئ العسكرية والهيكل الدفاعية .

وستواصل النرويج مشاركتها النشطة في فريق الخبراء العلميين بهدف إنشاء شبكة عالمية حديثة لتبادل البيانات الاهتزازية . وستكون الشبكة الاهتزازية العالمية التي يقترحها هذا الفريق جزءا من نظام للتحقق في المستقبل . وإن نواحي التقدم السريع الذي شهدته السنوات الأخيرة في مجال تكنولوجيا الحاسبات الالكترونية واتصالات البيانات هيأت إمكانيات جديدة لتحسين فعالية شبكة عالمية من هذا القبيل . ومن المقرر أن تبدأ في خريف هذا العام المرحلة الرئيسية من التجربة الواسعة النطاق للتبادل العالمي للبيانات الاهتزازية التي يجريها فريق الخبراء العلميين ، ونحن نتطلع إلى نتائجها .

وتشارك النرويج مشاركة فعالة في هذه التجربة العالمية لتبادل البيانات من خلال توفير بيانات مما لديها من محطات صفائف مقاييس الاهتزاز . وتتيح الصفيفتان الإقليميتان في النرويج الكشف الجيد للظواهر الاهتزازية الصغيرة على جزء كبير من النصف الشمالي للكرة الأرضية . وأن إنشاء شبكة عالمية قادرة على تقديم تحليل قِيَم للظواهر الاهتزازية الضعيفة أمر حاسم الأهمية إن أردنا إيجاد الثقة في التقيد بحظر التجارب . هذه هي خلفية الاقتراح النرويجي الداعي إلى أن تتضمن الشبكة الاهتزازية ، ما أمكن ، إنشاء هذا النوع من الصفائف .

إن منظمة NORSAR مستعدة لتقديم المساعدة التقنية للمؤسسات الاهتزازية التي يهملها إنشاء هذه الصفائف . ويمثل هذا الجانب من التعاون الدولي في مجال البحوث جهدا جادا من جانبنا للمساهمة في حل قضايا التحقق ذات الصلة بالتوصل إلى حظر للتجارب النووية . ونعلق أهمية كبرى على المحافظة على منظمة NORSAR بوصفها مرفقا للأبحاث متاحا لجميع العلماء من كافة البلدان .

لقد كان دور المفاوض الاقليمي لقياس الاهتزازات واستخدامها في التحقق من حظر التجارب النووية موضوع ندوة دولية نظمتها في أوصلو منظمة NORSAR ووزارة الخارجية في شباط/فبراير من هذا العام . وحضر الندوة أكثر من ٧٠ خبيرا من ٢١ بلدا . وقد شرف السفير كوماتينا ، الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح ، الندوة بوجوده . ويجري العمل لإعداد تقرير سيرفع إلى المؤتمر خلال الجزء الثاني من دورة هذا العام .

اسمحوا لي الآن أن أنتقل إلى مسألة عدم انتشار الأسلحة النووية . إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تمثل الاتفاق الدولي الأبعد مدى في مجال نزع السلاح حتى الآن . وتعلق النرويج بالغ الأهمية على هذه المعاهدة بوصفها وسيلة لحماية السلم الدولي ، وتعزيز أمن الدول وتعزيز التعاون الدولي في مجالات استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية . وإن الامتثال العالمي لهذه المعاهدة هو أفضل ضمانات لتحقيق أهدافها الرئيسية ألا وهي: منع انتشار الأسلحة النووية ، وتعزيز مجالات استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية ، ومتابعة المفاوضات بشأن نزع السلاح النووي .

إن معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى التي تقضي بإزالة القوات النووية متوسطة المدى الأرضية هي خطوة ملموسة نحو نزع السلاح النووي تتماشى مع التزام أهم دولتين نوويتين بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية . ونتطلع إلى الخطوة التالية في هذا الاتجاه ، ألا وهي توصل المحادثات المتعلقة بتخفيض الأسلحة الاستراتيجية إلى اتفاق بشأن تخفيضات كبيرة في كميات الأسلحة النووية الاستراتيجية الموزوعة من قبل كل طرف .

إن المؤتمر الاستعراضي الرابع للطرف في معاهدة عدم الانتشار في وقت لاحق من هذا العام ينعقد في وقت تحقق فيه تقدم ملموس في عملية نزع السلاح في إطار شائسي وإقليمي على السواء . وإن آفاق إحراز مزيد من التقدم مشرقة حقا . وينبغي تهيئة الظروف الآن للتوصل إلى نتيجة إيجابية للمؤتمر الاستعراضي ، يشدد على استمرار مقومات بقاء المعاهدة وأهميتها .

لقد انضمت حتى الآن ١٤١ دولة إلى معاهدة عدم الانتشار . واعتقد اعتقادا راسخا أنه لو انضمت إلى معاهدة عدم الانتشار الدولتان المتبقيتان الحائزتان للأسلحة النووية وكذلك دول أخرى ليست أطرافا حتى الآن ، لعزز ذلك إلى حد كبير نظام عدم الانتشار وضمن تحقيق أهداف المعاهدة .

وفي الختام ، أكرر أملنا في أن تصبح النرويج قريبا ، بوصفها المرشح الغربي الذي يحظى بالتأييد للمعضوية ، عضوا كاملا في مؤتمر نزع السلاح .

الرئيسي: أشكر سعادة وزير خارجية النرويج على بيانه الهام وعلى ما وجهه إلى الرئاسة من رقيق العبارات . وأعطي الكلمة الآن إلى سعادة وزير خارجية اسبانيا ، فرانسيسكو فرناندز أوردونز .

السيد فرناندز أوردونز (اسبانيا) (الكلمة بالاسبانية): أود ، في البداية ، أن أوجه عبارة ترحيب لسعادة السيد شاهباز الذي يراس أعمالنا هذا الصباح ، وأن أعرب لوفد الباكستان ، البلد الصديق ، عن تمنياتي الصادقة بالنجاح التام في هذا الاجتماع . كما أود ، بمناسبة ادلائي بأول بيان لي أمام هذا المؤتمر ، أن أوجه التحية لجميع المندوبين الموقرين من البلدان الأخرى ، ولا بد لي من القول أيضا أنني سعيد جدا بالتحدث في هذه القاعة التي تحيط بها لوحات الرسام خوزيه مارييا سيرت والتي توضح بجلاء أن السلم مهمة جماعية وأمل جماعي .

إننا نشهد في هذا النصف من القرن تغيرات هامة جدا ، ولعلها بطبيعتها أشد كشافا من أي وقت مضى في التاريخ الحديث . فالعلاقات القديمة القائمة على التنافس تجري الاستعاضة عنها بعلاقات أخرى قائمة على التعاون . وهناك نهج جديد في العلاقات بين الشرق والغرب سيؤثر بالضرورة على العلاقات بين الشمال والجنوب . وسيكون للمناخ الجديد أثر ايجابي في مجال نزع السلاح . وإننا نمر في هذه المرحلة بوضع مثالي لاجراء تغيير واستبدال المفهوم التقليدي للأمن الذي ينظر إليه بأنه مجابهة بفكرة أخرى من الأمن تقوم على أساس التعاون . وفي رأينا ، يجب بناء هذه الاستراتيجية الجديدة حول أربعة أهداف مترابطة . وسأشير إلى هذه الأهداف الأربعة التي نعتبرها جوهرية . أولها العمل بثبات لاقامة مناخ من الثقة . حيث كثيرا ما قلنا أنه عندما تستمر الريبة ، تكون الانماط الأمنية في بلد ما قائمة دائما على أساس انعدام الأمن للبلدان الأخرى . والنقطة الثانية هي الحاجة لاعادة صياغة المذاهب والاستراتيجيات العسكرية لكي يكون الهدف منع الحروب وليس المحاربة . ويعني هذا ازالة القدرة الضاربة والتفوق العسكري حيثما وجد . والنقطة الثالثة هي اقامة توازن بين القوى على المستويات الأدنى في حالات شتى . ويجب تحديد هذه المستويات الجديدة بحيث تتوافق مع مستوى الثقة ، الثقة الجديدة ، والطابع الدفاعي للاستراتيجيات العسكرية ، ويجب أن ترافقها آلية للتحقق ، لأنه لا أمن بدون تحقق . والنقطة الرابعة هي الحاجة لتوجيه الوفورات الناجمة عن نزع السلاح نحو تنمية الشعوب ورفاهها . ولن يكون بالامكان جعل العلاقة الثلاثية بين نزع السلاح والتنمية والأمن حقيقة إلا في نظام من الأمن التعاوني والأمن في كنف التعاون . وتلخيما لما قلت ، نعتقد أننا نمر الآن بتناقض عميق بين الواقع السياسي والواقع العسكري ، وأنه ينبغي لعملية نزع السلاح أن تجعل الواقع العسكري يسير بنفس خطى الواقع السياسي . ويعني هذا أن الكثير من الأهداف التي كانت طموحة للغاية حتى عهد قريب هي الآن الأهداف الدنيا ، وإن ما كنا

نعتقد أنه الأهداف النهائية هي الآن مراحل متوسطة . وأخيرا ، علينا ألا ننسى أن المشكلة ذات أبعاد عالمية وهذا يوضح أهمية هذا المؤتمر . وإن عملية نزع السلاح في قضايا هامة مثل الأسلحة الكيميائية أو عدم انتشار القذائف تتطلب حولا شاملة وحلولا على نطاق عالمي ، وينطبق هذا أيضا على تدابير بناء الثقة ونزع الأسلحة التقليدية .

وأود الآن التحدث قليلا عن عملية نزع الأسلحة التقليدية في أوروبا ، والتي تتركز عليها هذه الايام المفاوضات الجارية في فيينا . من الأهمية الحيوية لاسبانيا أن تمضي هذه المفاوضات قدما على الأقل بنفس سرعة التغيرات السياسية الحاصلة في القارة . ونعتبر أنه من الضروري بذل جهد وعمل جبارين صوب توقيع معاهدة بشأن القوات المسلحة التقليدية في أوروبا قبل نهاية ١٩٩٠ ، ومن الضروري أن يتحقق في بعض المجالات قسط من الحلول التوفيقية السياسية . أعني على سبيل المثال ، قضية الطائرات المقاتلة حيث سيتعين ابداء المرونة اللازمة سعيا للوصول الى حل مقبول للجميع . وفيما يخص هذه المحادثات ، أود أن أضيف أنه لا يمكن أن يكتب البقاء لأي اتفاق في مجال نزع السلاح ما لم يكن مستندا إلى قاعدة عريضة من الثقة ومبنيا عليها . وعليه ، نعلق أهمية بالغة على المحادثات الأخرى ، أعني المحادثات الجارية في فيينا بين البلدان الـ ٢٥ بشأن تدابير بناء الثقة والتي تتيح ضمانة لاحتراز تقديم مطرد في هذا المجال . وأخيرا ، أود أن أضيف أن معاهدة نزع السلاح التقليدي الأولى التي نتوقع توقيعها هذا العام ليست الهدف النهائي وإنما هي نقطة انطلاق ، أو خطوة أولى ، وينبغي لهذه المفاوضات ، وأعني المفاوضات الجديدة بشأن نزع السلاح التقليدي ، أن تتجاوز فكرة التحالفين وتبرز التقييدات لكل بلد وكل اقليم ، متجاوزة البحث عن توازن بين التحالفات ، وستحتاج الى ولاية جديدة يجب التفاوض عليها بغية استكمالها قبل اجتماع مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في عام ١٩٩٢ . وترى اسبانيا أنه ينبغي هذه المفاوضات الجديدة أن تركز أيضا على اجراء مزيد من التخفيضات في الأسلحة ، وعلى ادخال تغيرات هيكلية على القوات المسلحة بحيث تكون تشكيلتها ومذاهبها دفاعية ، وعلى تقييدات ذات طابع لوجستي من شأنه أن يقلل من امكانية القيام بأعمال هجومية واسعة النطاق وشن هجمات مفاجئة .

وحالما يبدأ تطبيق معاهدة نزع الأسلحة التقليدية ، يشرع في المفاوضات بشأن الأسلحة النووية القصيرة المدى في أوروبا . ومن العسير التصور بأن تظل أوروبا تحوي في المستقبل غير البعيد قذائف نووية قصيرة المدى وعدد أقل من المدافع النووية . ولذلك ، يتضح أننا نسير ، كما قلت ، نحو نمط جديد من الأمن قائم على التعاون تسهم فيه العوامل السياسية - أي الكرامة الانسانية والحقوق الفردية والجماعية والمعدل الاجتماعي ، وحق الأمم في اختيار نظامها السياسي والاقتصادي ، وما الى ذلك - في اقامة معادلة جديدة للأمن . وما أريد أن أقوله هو أنه يبدو لنا في هذا السياق أن

مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا كان أداة أساسية وسيكون بل وينبغي أن يكون أنسب محفل للحوار الموجه نحو إيجاد هيكل أممي جديد - نظام أمن لعموم أوروبا ينبغي أن يقيم على نمط هيكل مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا .

وما دمت أتحدث عن هذا الهيكل الأممي الجديد ، أود أن أشير إلى موضوع ذي أهمية خاصة لفرد اسبانيا - وأعني البحر الأبيض المتوسط . إن حوض البحر الأبيض المتوسط يحتوي حاليا على أكبر حشود للأسلحة في العالم . وإضافة إلى ذلك ، هناك المشاكل السياسية والمشاكل الديمغرافية الخطيرة ، ومشاكل احترام الحريات الانسانية ، والمشاكل الايكولوجية ، ومشاكل التباين في الدخول ، وهناك حاجة للنظر في امكانية إقامة اطار للتعاون في البحر الأبيض المتوسط يغطي كافة جوانب الثقة والشفافية والأمن والتعاون الاقتصادي والتقني والحريات السياسية والاجتماعية . ومثلما نتحدث عن وثيقة هلسنكي الختامية ، التي كانت وليدة وضع مماثل ، اعتقد أن بوسعنا أن نتصور ما يشبه منهج مؤتمر التعاون والأمن في أوروبا في البحر الأبيض المتوسط وآمل أن يأتي اليوم الذي تكون لدينا فيه وثيقة ختامية للبحر الأبيض المتوسط لنتحدث عنها بكل ارتياح .

بعد أن أدليت بهذه التعليقات المحددة ، أود الحديث عن البعد العالمي للحد من الأسلحة . أبدا أولا ، بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية . فقد انضم بلدنا إلى المعاهدة ايمانا منا بأنها تحوي بعدا هاما جدا ونود أن نعيد تأكيد موقفنا الداعم ليس للمحافظة على نظام عدم الانتشار فحسب وإنما أيضا لضرورة تعزيزه . ومع ذلك ، توجد حاجة أيضا لكي تفي الدول النووية بالتزاماتها المتعلقة بنقل التكنولوجيا لاستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية ، والذي هو إضافة إلى ذلك نقل يخضع لنظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية .

وسيعقد في ١٩٩١ مؤتمر لتعديل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية بناء على مبادرة من مجموعة من البلدان تسمى إلى تحويل معاهدة الحظر الجزئي هذه إلى معاهدة للحظر الشامل للتجارب . ونحن نؤيد امكانية التوصل إلى حظر تام ، ولكننا نعتقد أن أفضل حليف لعملية نزع السلاح هو النهج التدريجي والواقعي . وتبعاً لذلك ، ولكي نتوصل إلى حظر تام للتجارب النووية ، يجب أن نبدأ ببذل الجهود المشتركة اللازمة لتخفيض الأسلحة النووية الموجودة على كوكبنا تدريجياً إلى أن نتمكن من ازالتها . ونأمل أنه سيكون أخيراً في الامكان خلال عام ١٩٩٠ التصديق على معاهدي ١٩٧٤ و ١٩٧٦ بشأن الحد من التفجيرات النووية للأغراض السلمية .

شمة مسألة تتعلق بعدم الانتشار هي مدعاة للقلق؛ وأعني انتشار القذائف التسيارية التي ليست لها قدرة تقليدية أو كيميائية فحسب ، وإنما قدرة نووية أيضا . إن اسبانيا طرف في نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف ونأمل أن تنضم اليه أيضا كافة البلدان ذات القدرة التكنولوجية في هذا المجال - ليس البلدان الأوروبية فحسب ، وإنما أيضا البلدان التي تنتمي لآي قارة . واعتقد أننا اليوم ، في ضوء أنباء معينة أوردتها الصحف خلال الأيام القليلة الماضية ولنا علم مباشر بها ، لدينا من الأسباب ما يدعونا إلى أن نكون قلقين جدا إزاء امكانية استخدام هذا النوع من القذائف في المنازعات الإقليمية ، بحيث يجدر أن نؤكد من جديد بأقصى قوة النداء بأن تعتمد عالميا التدابير في هذا المجال من انتشار القذائف .

وفيما يخص نزع السلاح النووي الاستراتيجي ، نأمل أن يتيح توقيع اتفاقية الحد من الأسلحة الاستراتيجية هذا العام وفصل المفاوضات المتعلقة بالدفاع والفضاء بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ومفاوضات الحد من الأسلحة الاستراتيجية احراز تقدم كبير جدا . ونرى أنه من وجهة هذا البعد العالمي لنزع السلاح الذي نتحدث عنه ، تقتضي عملية نزع السلاح عالميا اتخاذ تدابير اقليمية أو عالمية لبناء الثقة ، مثلما أن نزع السلاح التقليدي الأوروبي يركز على تدابير بناء الثقة المعتمدة في ستكهولم . وإذا قبلنا الفكرة القائلة بوجود قيام تدابير اقليمية وعالمية لبناء الثقة ، فعلى أن نشدد على أهمية التبادل الطوعي للمعلومات المتعلقة بالميزانيات العسكرية الذي يتم سنويا في إطار الأمم المتحدة ، ونتبنى بل ونطرح الفكرة القائلة بأنه يكون من المفيد أيضا تبادل المعلومات عن هياكل القوات المسلحة على نطاق عالمي وعلى أساس طوعي ، لكي يمكن تقييم طابعها الدفاعي المحض . وإن الأمم المتحدة محفل عالمي مناسب للتفاوض بشأن هذه التدابير العالمية لبناء الثقة وتنفيذها . تلك هي مهمة هذه المنظمة الدولية ، التي تحظى أعمالها بتأييدنا .

لقد رأيت عدم التطرق إلى المشكلة الخطيرة المتمثلة في الأسلحة الكيميائية إلا في ختام كلمتي . كنت أوضحت في محافل دولية مختلفة ، وأود أن أعيد التأكيد هنا ، أن اسبانيا تولي أولوية مطلقة للبحث عن حل ييسر إزالة هذه الأسلحة جسد البغيضة من كافة أنحاء العالم . إن اسبانيا لا تنتج مثل هذه الأسلحة ولا تمتلكها ، ونعتقد أن ابرام اتفاقية متعددة الأطراف لحظر إنتاجها أو تطويرها أو استخدامها أو تخزينها مسألة بالغة الأهمية . وتدرك اسبانيا ما ينطوي عليه التحقق من صعوبات ، ولكن لا ينبغي أن تتخذ هذه الصعوبات ذريعة لتأخير التوصل إلى اتفاق عالمي . بل على العكس من ذلك ، ينبغي أن تكون حافزا للدول جميعها على بذل الجهود اللازمة . وهذا الألاح يؤكد استخدام هذا النوع من الأسلحة مؤخرا في منازعات معينة ، وأود أن

أضيف وأنا في معرض الحديث عن التحقق بأن الطابع الاقتحامي لالية التحقق التي سيتعين تضمينها في الاتفاقية ينبغي ألا تنظر إليها الصناعات الكيميائية أو بلدان معينة بأي حال من الأحوال بأنها ترسي قاعدة التدخل في مسائل ذات سرية صناعية أو التدخل في تطوير الصناعة الكيميائية للأغراض السلمية أو الأغراض النافعة . إنها ببساطة مسألة قبول تدابير معينة تبعث في المجتمع الدولي ككل الاطمئنان إلى أن أهوال الحرب الكيميائية زالت . وفي هذا السياق ، ترحب حكومتي بالتقدم المحرز في المحادثات الثنائية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، بالرغم من عدم كفاية هذا الاتفاق لكونه بالطبع مقصورا حصرا على المستوى الثنائي . وتعتقد اسبانيا أنه يلزم الاستمرار في اتباع سياسة عدم انتشار السلائف الكيميائية . واننا نحذ هذه السياسة المكملة لعدم الانتشار ، وهي طريقة أخرى لتحقيق الهدف النهائي ألا وهو القضاء على هذا التهديد . وترى اسبانيا أن الاتفاقية المتعددة الأطراف بشأن الأسلحة الكيميائية ليست هدفا مستصوبا فحسب وانما هي أمر حتمي ، وبالتالي ترحب بالمبادرات الوطنية المقدمة في هذه الهيئة على شكل اعلانات بعدم احتياز أو عدم انتاج الأسلحة الكيميائية ، والتقارير عن عمليات التفتيش التجريبي الوطنية أو التقارير عن تركيب وهيكل السلطات الوطنية مستقبلا . وفي هذا السياق ، أود أن أعلن عزم الحكومة الاسبانية على القيام بمساهمات مماثلة في هذا المحفل ، فتضاف جهودنا إلى الجهود المبذولة بالفعل في هذا المؤتمر .

وأخيرا ، أود القول إن مؤتمر نزع السلاح هذا في جنيف يكتسي في الظرف الدولي الراهن أهمية ومسؤولية جوهريتين . وإننا نؤيد تأييدا تاما - وهذا هو غرض بياني هذا الصباح - جهود هذا المؤتمر ، وما برحنا نشارك فيه مشاركة نشطة منذ سنوات كمراقبين ونأمل أن نتمكن من أن نصبح أعضاء كاملين في أقرب وقت ممكن لكي نستطيع المساهمة في أعماله على نحو أنجع . وخلال السنوات القليلة الماضية ، أعيقت عملية الزيادة في عدد الاعضاء كاملي العضوية . وهذا أدى إلى منع دخول بلدان ، شأنها شأن اسبانيا ، أبدت في مناسبات عديدة ، وتواصل يوما بعد يوم ابداء ، اهتمامها بالمساهمة الفعالة في هذه العملية . وفي عالم كهذا ، متسم بتزايد الترابط ، نرى أنه ربما يكون من باب المفارقة التاريخية أن تقصر على عدد محدود من الدول جهود تستهدف معالجة مشكلة لها هذه الابعاد الهائلة مثل مشكلة نزع السلاح المتعدد الأطراف . ولعل من الضروري إعادة التفكير في هيكل المؤتمر وطرائق عمله ، ويمكن أن نغيد في هذا الصدد من التجربة المكتسبة من اتفاقية الأسلحة الكيميائية . واعتقد أن المناخ الدولي يشجع على احراز تقدم في هذا الاتجاه . وإنني على قناعة بأن خطوة من هذا القبيل ستعطي دفعة قوية لمفاوضات نزع السلاح وتساعد على ضمان تأييد عالمي لما يعتمد في هذا المؤتمر لأن مؤتمر نزع السلاح المقيد العضوية لا بد أن يواجه ، عاجلا أم آجلا ، المشكلة التي يسببها عدد محدود من الاعضاء ، كما هو حاصل الآن .

لقد أوضحت في مستهل بياني أن على مؤتمر نزع السلاح أن يجعل الواقع العسكري يُسائر الواقع السياسي ، لكي يتحرك الواقعان بالسرعة نفسها . فالواقع السياسي ، وهو الواقع الذي نعيشه ، شهد مؤخرا تحولا جذريا وإيجابيا جدا . وكانت النتيجة أن اطارا سياسيا دوليا مختلفا أخذ يتشكل أمام أعيننا ، وهو اطار لم يعد نزع السلاح فيه مهمة طوباوية لا نهاية لها وإنما أصبح واقعا في متناول أيدينا تحقيقه .

الرئيس: أشكر سعادة وزير خارجية اسبانيا على بيانه الهام وعلى ما وجهه الى الرئاسة من رقيق العبارات . واعطي الكلمة الآن الى ممثل تشيكوسلوفاكيا ، السيد باجاك .

السيد باجاك (تشيكوسلوفاكيا) (الكلمة بالانكليزية): السيد الرئيس ، اسمحوا لي ، نيابة عن الوفد التشيكوسلوفاكي ، أن أهنيكم على توجيهكم لأعمال أول جلسة عامة لمؤتمر نزع السلاح لشهر نيسان/ابريل . وفي الوقت نفسه ، هل لي أن اطلب اليكم ، ابلاغ أطيب تمنياتنا للسفير أحمد كمال على تبوئه الرئاسة خلال الشهر الثالث من دورة نزع السلاح لعام ١٩٩٠ . ويمكنكم أن تطمئنوا الى أن وفدي سيقدم دعما وتعاوننا على الوجه الاكمل .

وبما أن هذه أول مرة أخطب فيها المؤتمر ، أود أن أضم صوتي الى جميع الممثلين الموقرين الذين سبقوني وأعربوا عن تقديرهم للطريقة البارزة التي وجه بها السفيران فاغنميكرز وآزيكيوي أعمالنا خلال شهري شباط/فبراير وآذار/مارس .

إن البيانات التي نحظى بشرف الاستماع اليها في هذا المؤتمر تعكس في معظم الاحيان التغيرات الجذرية في العالم ، خاصة في أوروبا مؤخرا ، وعلى وجه التحديد في أوروبا الوسطى والشرقية . وتشير هذه التغيرات مناقشات مفعمة بالحياة وتولد آراء شجاعة جديدة . ويمكننا أن نشهد تآكل العقائد والتحاملات المنحازة القديمة . والمفاهيم والمذاهب الأمنية السابقة المنبثقة عنها صائرة بسرعة إلى مفارقات تاريخية وتوجه الى الزوال . وثمة شعور بالحاجة الملحة لمعى مشترك في جميع مجالات الحياة الدولية عمليا . وتمكننا الاتجاهات المواتية من صوغ مبادرات جديدة لها فرص أفضل لتحقيق ، ليس في الرؤى البعيدة وإنما في المستقبل المنظور . والامر الذي يهم بشكل خاص بلدا مثل تشيكوسلوفاكيا هو أن يوجد دور لما يسمى بالدول المغيرة والمتوسطة الحجم .

إن التغيرات السياسية العميقة في بلدي ، وكذلك الحقائق الجديدة في القارة "القديمية" ، أفرزت في جملة أمور ، ادراكاً متميزاً نوعاً ما لاحتياجاتنا الأمنية . وقد طرحت تشيكوسلوفاكيا عدداً من الاقتراحات بشأن إنشاء هيكل أمنية جديدة لعموم أوروبا يملئها أوسع فهم ممكن ، بما في ذلك الجوانب الاقتصادية والبيئية والانسانية لهذه الهياكل . وينبغي لهياكل التعاون والتكامل الأوروبي الجديدة هذه أن تحل تدريجياً محل وظائف التحالفات القائمة . وفي هذا الصدد ، نرى أنه سيكون من المستصوب إنشاء "لجنة أمنية أوروبية" حسبما اقترح رسمياً في اجتماع براغ لسوزراء خارجية منظمة معاهدة وارسو المعقود في ١٧ آذار/مارس ١٩٩٠ . ومن شأن اللجنة المذكورة ، في رأينا ، أن تيسر العملية التاريخية المتمثلة في السير إلى إنشاء أوروبا كونفيدرالية موحدة تتألف من دول حرة تتمتع كل منها بحقوق متساوية . ومع ذلك ، لا أعتزم الأفاضة في بيان المفاهيم الأمنية الجديدة للسياسة الخارجية التشيكوسلوفاكية ، كما أنني لن أخوض في شرح مفصل لمقترحاتنا بشأن الترتيبات الأمنية المقبلة . إذ أن محافل دولية أخرى ولربما فرص أخرى في مؤتمر نزع السلاح قد تكون أنسب مقاماً .

أنتقل الآن إلى أعمال مؤتمر نزع السلاح وأود أن أشدد على مجالين دأب بلندي على المشاركة فيهما . وهاتان الأوليتان بالنسبة لنا هما حظر التجارب النووية ومعاهدة الأسلحة الكيميائية . ويقدر وفدي جميع الأنشطة التي يمكن أن تسهم في وقف تجارب الأسلحة النووية . ونحن نقدر التقدير الفائق ما يبذله السفير دونوفاكي من جهود لا تعرف الكلل للتوصل إلى توافق للآراء بشأن صياغة ولاية للجنة المخصصة للبند ١ من جدول الأعمال بناء على الاقتراح التشيكوسلوفاكي ، "نص فيجفودا" (CD/863) .

ولحسن الحظ ، نواجه الآن حالة أما تمت فيها بالفعل تلبية الشروط الأساسية التقنية لحظر شامل للتجارب النووية أو يمكن تلبيتها في غضون فترة قصيرة نسبياً من الوقت . وقد تحسنت مؤخراً التكنولوجيا التي يمكن استخدامها لوضع تدابير التحقق مستقبلاً لدرجة يجعلها موشوقة إلى حد كبير . ولذلك ، من المشجع أن نلاحظ النتائج الراهنة للاختبار التقني الثاني الذي نظمه فريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية . وبما أن من المفهوم أنه يلزم مشاركة أكبر عدد ممكن من الدول من أجل تشغيل نظام التحقق المقبل على الوجه الأكمل ، تعرب تشيكوسلوفاكيا بموجبه عن استعدادها للمشاركة في الاختبار التقني الثاني بما ينسجم مع امكانياتها التقنية .

وفيما يخص التحقق الموقفي ، نعتقد أنه يمكن أن يكون خطوة هامة الى الامام . ومع ذلك ، سيظل هذا النظام دائما مقصورا على مناطق تجارب معروفة ، ولا يمكن أن يحضر التجارب سوى مراقبين من بعض الدول ، وربما لفترة محدودة من الوقت . ومن ناحية أخرى ، يتيح الاختبار التقني الثاني فرصة لاقامة نظام مفتوح لكل دولة ، نظام يعمل باستقلال ليل نهار ويراقب سطح الارض بكامله . والمفروض في نواحي التقدم الراهنة في مجال قياس التكنولوجيا وبث البيانات عالميا أن تضمن تشغيله على نحو سليم . وفي هذا الصدد ، أود الاعراب عن بالغ تقديرنا لأنشطة كل من الوفدين السويدي والكندي . وأن تشيكوسلوفاكيا مستعدة للتعاون مع جميع الدول في مجال تبادل التكنولوجيا والبيانات والخبرات أثناء الاختبار التقني الثاني .

عندما استأنفنا مفاوضاتنا بشأن اتفاقية حظر وتدمير الأسلحة الكيميائية ، فإننا فعلنا ذلك تحت التأثير الايجابي الذي تركه فينا مؤتمر باريس وكانبيرا ، وبالإضافة الى ذلك ، في ضوء المحادثات الثنائية بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة . وبرئاسة السفير موريل ، ازداد العمل كثافة ، وحققنا بفضل المساعدة النشطة التي قدمها الخبراء التقنيون والقانونيون ، نتائج هامة في إعداد النص "المتداول" . وإننا مقتنعون بأنه في ظل التوجيه البارع للسفير هيلتنيوس ، فإن اللجنة المختصة للأسلحة الكيميائية ستمضي ، وحليفها النجاح الى وضع صيغة نهائية للاتفاقية .

لقد شبت تشيكوسلوفاكيا على الالتزام بمبادئ وأغراض بروتوكول جنيف لحظر استخدام الغازات الخائفة والسامة وغيرها من الغازات وطرائق الحرب البكتريولوجية في زمن الحرب والموقعة منذ عهد يعود إلى عام ١٩٢٥ . وفي هذا السياق ، رحبت تشيكوسلوفاكيا باختتام أعمال فريق الخبراء التابع للأمين العام للأمم المتحدة في العام الماضي والذي أعد المبادئ التوجيهية والاجراءات التقنية للقيام ، على النحو الفعال وفي أوانه ، بتحري التقارير عن الاستخدام المحتمل للأسلحة الكيميائية والبكتريولوجية (البيولوجية) أو التكسينية .

وردا على الطلب المقدم في القرار ١١٥/٤٤ بآء ، أبلغت تشيكوسلوفاكيا الأمين العام للأمم المتحدة بأنها مستعدة لتوفير اثنين من المستشارين ، و١٥ من الخبراء المؤهلين وه مختبرات لاجراء الفحص والتحليلات في حالة تحري تقارير عن الاستخدام المحتمل للأسلحة الكيميائية والبيولوجية . والخبراء المختارون هم على مستوى عال من الكفاءة في مجالات الكيمياء التحليلية والعضوية ، والكيمياء الحيوية وعلم الأحياء ومبحث الفيروسات وعلم السموم . وهم جاهزون لاتخاذ الخطوات اللازمة لحل مشكلة استخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية بها في ذلك تقديم المساعدة . وبناء على

تعليمات تلقيتها من حكومتي ، طلبت الى امانة المؤتمر توزيع القائمة الانفة الذكر بوصفها احدى وشائق مؤتمر نزع السلاح CD/980 ، ويجري توزيعها الآن .

وتعتقد تشيكوسلوفاكيا أن قائمة الخبراء والمختبرات قد تهم مؤتمر نزع السلاح حيث أنها جاهزة لأشراك هؤلاء الخبراء وهذه المختبرات على السواء في تنفيذ الاتفاقية المقبلة ، ولا سيما في أعمال الأجهزة التي تنبثق عن المنظمة المقبلة لحظر الأسلحة الكيميائية . وبالإضافة الى ذلك ، فإن قيام عدد من البلدان بتقديم هذه البيانات قد يؤدي الى مزيد من الاتصالات بين العلماء ، مما سيعزز إجراء تبادل واسع للآراء ، أو للمنشورات العلمية أو للعلماء أنفسهم . ونتيجة لذلك ، يمكن مناقشة اتخاذ مزيد من الاجراءات الفعالة ليس ضد الأسلحة الكيميائية فحسب وإنما ضد كل المواد الشديدة السمية عموما ، بما في ذلك حماية البيئة .

ونعتقد أن نشر المعلومات عن المواد الكيميائية والمرافق ذات الصلة بالاتفاقية المقبلة للأسلحة الكيميائية سيكون مساهمة نافعة في مداولاتنا هنا في المؤتمر . ولذلك ، ستواصل تشيكوسلوفاكيا تقديم البيانات عن صناعتها الكيميائية مثلما فعلت للمرة الاولى في الوشيقة CD/949 .

ونرحب أيضا بالمساهمات الجديدة في مجال التفتيش بالتحدي . وقد أجرت تشيكوسلوفاكيا ، شأنها شأن بلدان أخرى ، تفتيشا تجريبيا وطنيا وتعتزم اجراء تفتيش ثاني في النصف الاول من هذا العام .

وما ابلغ كلمة من قال إن التاريخ قد عجل خطاه . من المؤكد أن المراقبين السياسيين الحاليين يمكنهم تأكيد هذه المبالغة . ولكن عندما يتعلق الامر بالترتيبات الامنية في هذه العملية القوية والشاملة لكل شيء والمليئة بعدم امكانية التنبؤ ، يمكن للمرء أن يتساءل عن أثرها على محادثات نزع السلاح . فهل تكيفت مع هذه التغيرات الساحقة؟ وهل تستجيب للتحديات الجديدة التي تثيرها التطورات السريعة في العالم المعاصر؟ في محادثات فيينا ، ربما أو ضمن إطار المفاوضات الثنائية الأمريكية - السوفياتية كما نأمل . ولكن ما هو التقييم الذي ينبغي لنا اعطاؤه لمؤتمر نزع السلاح؟ ثمة شعور قوي وواسع الانتشار بأنه ينبغي فعل المزيد . وفي ايماننا هذه يشير ممثلو عدد من البلدان عن صواب الى هذه المشكلة . ويتساءلون عن فعالية أعمال مؤتمر نزع السلاح . ولا يمكن حل هذا الموضوع في هذه الدورة . ولكن المهم هو أن المناقشة بدأت .

الرئيس: أشكر ممثل تشيكوسلوفاكيا على بيانه وعلى ما وجهه السيد
الرئاسة من رقيق العبارات . وأعطى الكلمة الآن الى ممثل الهند ، السفير شارما .

السيد شارما (الهند) (الكلمة بالانكليزية): السيد الرئيس ، من
دواعي سرورنا البالغ أن نرى باكستان ، جارتنا المباشرة ، تراسي مؤتمر نزع السلاح
لشهر نيسان/ابريل . وأود أن أنقل اليكم تهاني وفدي على رئاستكم مؤكدا لكم تعاوننا
في انجاز مهامكم . كما أود انتهاز هذه الفرصة لتهنئة موفيقكم الموقرين ، السفير
ازيكيوي من نيجيريا والسفير فاغنميكرز من هولندا على ما أبدياه من كفاءة عالية في
توجيه أعمالنا خلال الجزء الاول من دورتنا الربيعية .

وأود أن أتمنى النجاح التام لزملائنا الذين غادرونا منذ آخر مرة خاطبت فيها
المؤتمر وأن أرحب ترحيبا حارا بزملائنا الجدد ، سفراء الأرجنتين ، وإيطاليا ،
والصين ، وفنزويلا ، وكندا ، وكوبا ، وكينيا ، والمكسيك ، والولايات المتحدة
الأمريكية ، واليابان . ونتطلع الى العمل معهم بتعاون وثيق في المستقبل .

لقد دخلنا التسعينات بشعور مزيجه القلق والترقب في آن واحد نتيجة للكثير
من التطورات السياسية المشجعة التي حدثت في السنوات الأخيرة . واعتقد أن جميعنا
يدرك أننا بلغنا منعطفًا بالغ الأهمية . فإلى جانب الانفراج الملحوظ في المناخ
السياسي في السنوات الأخيرة ، علينا أيضا أن نعالج بأمانة مسألة التوقعات الأطول
أجلا للإنسانية على عتبة القرن الحادي والعشرين ، وهي التوقعات التي يتعين علينا
نحن تحويلها الى حقيقة . وبالرغم من أن العالم ليس كلاً متجانساً ، يجب التسليم
الواقعي أكثر من أي وقت مضى بأن جميع أجزائه مترابطة مصيرياً . ويحدونا الأمل في أن
تعكس مساعي مؤتمر نزع السلاح على نحو متزايد هذه التعددية السليمة في الأطراف .

واليوم ، يوجد تحرك ملحوظ في اتجاه الابتعاد عن شفا كارثة تتربص بالجنس
البشري وقد انطلق حوار بناء . ويعود الفضل في هذا الى حكمة القادة الأمريكيين
والسوفيّات ، الذين أدركوا ما في التمهيد النووي من حماقة وبدأوا في رسم الاطوار
العام لنمط من نزع السلاح . وفي رأينا ، فإن معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى
جديرة بالتنويه ليس بسبب الآلاف المعدودة من القذائف التي ستفك نتيجة أحكامها ،
إنما بسبب ما للبداية التاريخية التي سجلتها ، بالابتعاد عن النهج القديم المتمثل
في تدبير سباق متصاعد للتسلح ، والركون إلى وقف لسباق التسلح وعكس مساره على ما
نأمل . لقد كانت معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى نقطة انطلاق تاريخية في
إزالة صنف بأكمله من منظومات الأسلحة لأول مرة . وأثبتت المبدأ ، وإن يكن على شكل
محدود ، القائل بأن تعزيز الأمن يتم من خلال نزع السلاح النووي وليس من خلال تكديس

الأسلحة النووية . ونتطلع الى توقيع اتفاق تخفيض الأسلحة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في وقت لاحق من هذا العام على أمل أن يمهّد الطريق أمام كافة الدول لتنضم الى عملية نزع السلاح النووي وبالتالي تمكين العالم من التحرك في المستقبل غير البعيد نحو إزالة الأسلحة النووية إزالة تامة . وينبغي العمل بنشاط على امتداد عملية ومنطق نزع السلاح النووي في مجال واحد إلى مجالات أخرى . مثلاً يملئ منطق معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى والاتفاق الوشيك بتخفيض الأسلحة الاستراتيجية وجوب السير في طريق الالغاء بالنسبة لآلاف الأسلحة التعبوية - وفي الواقع جميع الأسلحة النووية - التي لا تزال قائمة . وينبغي الحؤول دون فتور الزخم الايجابي الذي ولدته الأحداث الدولية في الوقت الحاضر وانتهاز الفرصة التاريخية بهدف تخليص كوكبنا مما تمثله الأسلحة النووية من تهديد بغناء العالم .

ولا يمكن تبرير شرعية الأسلحة النووية على أساس مبادئ الردع النووي والادعاء بأن الأسلحة النووية قد حافظت على السلم في سنوات ما بعد الحرب . ولا يمكن اعطاء الأسلحة النووية مصداقية بدعوى انها تعمل على استقرار عهد الاحتكاك ، وهو عهد نرغب في طي صفحته . فبدلاً عن ذلك ، فاقم سباق التسلح النووي الاحتكاك الى مستوى مميت يهدد البشرية جمعاء . يكون عالمنا عالماً لا منطقياً حقاً إن ساد فيه النظر الى أسلحة الغناء والسماح بها على أنها وصفة . والتنافس الذي مثله سباق التسلح النووي كان له أثره السالب على سائر أنحاء الكرة الأرضية . وعلينا ألا ننظر إلى صنف من الأسلحة شيت الآن أنه يتسبب في إبادة كاملة وشتاء اشعاعي عالمي على أنه شكل من أشكال العلاج . وقد بدأ العالم يرى الضرورات الملحة الى نهج العالمية المستنيرة في مواجهة تحدي الفقر والتنمية ، وتآكل البيئة ، والترابط الاقتصادي والتكنولوجي ، والحاجة الى الاقتصاد في الموارد لوضعها في خدمة الاهداف المشتركة والى الصلة المتبادلة بين جميع المهام الجسيمة التي يواجهها العالم . ونأمل في أن تؤدي عالمية الاهتمام هذه الى توجيه الحوار نحو الازالة الكاملة للأسلحة النووية ، التي ينبغي أن تكون مجال الأولوية في هذا المحفل التفاوضي المتعدد الاطراف . وكما نعلم من التحذير البصير من القوة الماحقة التي وجهها المجمع الصناعي العسكري قبل أربعة عقود خلت ، فإن طائفة كبيرة من المقومات التي تضمّ الصناعيين والعسكريين والعلماء والمهندسين والبيروقراطيين تشكل مجموعة حاسمة وحفازة من المصالح الثابتة من أجل التأييد المذهبي لسباق التسلح النووي والمحافظة عليه . وهي تفرز منظري ومستنبطي ومستخدمي منظومات ونبائط تزدد تعقيدا وتدميراً باستمرار . وعلينا أن نؤمن بأنّه يمكن تحويل هذه الروح بالارادة السياسية المتواصلة والمستنيرة وبالحوار . ويخول ميثاق الأمم المتحدة كافة الدول الأعضاء الحق في الدفاع عن النفس الفردي والجماعي ، ولكن لا يمكن أن يكون واضعوا هذه الضمانات الأساسية قد تصوروا أنه يمكن تحميلها معنى الحق في تهديد بقاء العالم ، هذا العالم الذي ظن أن يكون الميثاق رائده الى عصر جديد مستنير .

نحن نؤمن إيماناً راسخاً بأن الوقت قد حان لكي يوظف المجتمع الدولي باستبطان جماعي للمحنة التي نعيشها حاضراً . ويلزم النظر الجاد في المواقف والسياسات والمذاهب والمؤسسات والصكوك اللازمة للوصول الى عالم خال من الأسلحة النووية ، وهو أمر بوسعنا تحقيقه . وعلى وجه الخصوص ، يلزم الاسراع بنبذ الإيمان الخاطيء بأهمية الأسلحة النووية في المحافظة على السلم وتعزيز الأمن . وكل ما يسعنا أن نجيزه لانفسنا في هذه المرحلة هو الشعور بالتفاؤل والامل المشوبين بالحدس . وإن ما لمسناه مؤخراً من بوادر التحول هي عرضة للتلف . ولا يمكن تعزيز هذه البوادر في كنف نظام عالمي يقوم على أي شكل من الهيمنة أو اشارة الانقسام سواء في المجالات السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية . وقد اقترحت الهند في دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح اطاراً مجملًا لنظام عالمي سلمي وخال من الأسلحة النووية على شكل خطة عمل ، تطلب من المجتمع الدولي التفاوض بشأن تعهد ملزم بنزع السلاح العام والكامل في ظل رقابة دولية فعالة . ومع أن نزع السلاح النووي يشكل الموضوع الرئيسي في كل مرحلة من مراحل الخطة ، فهو مدعوم بتدابير تبعية وغيرها من التدابير لتعزيز العملية بطريقة شاملة من شأنها تدعيم الأمن العالمي . وتتضمن الخطة مقترحات لحظر الأسلحة الكيميائية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل ، ولايقاف سباق التسلح وعكس مساره ، واستخدام التطورات العلمية والتكنولوجية لما فيه منفعة البشرية ، وتخفيض الأسلحة والقوات التقليدية الى أدنى المستويات اللازمة للأغراض الدفاعية ، وتحديد مبادئ لاقامة العلاقات الدولية في عالم خال من الأسلحة النووية . وقد قدمت خطة العمل في مؤتمر نزع السلاح بوصفها الوثيقة CD/859 المؤرخة في ١٥ آب/أغسطس ١٩٨٨ . ونعتقد أن خطة العمل هذه ستكون واردة دائماً في عالم يسعى الى ايجاد هيكل بديل للعلاقات فيما بين الدول .

بهذه الرؤيا والخلفية ننظر الى أنشطة مؤتمر نزع السلاح ، وهو محفل الأمم المتحدة الوحيد للتفاوض بشأن اتفاقات نزع السلاح . ويسند وفدي أعلى الأولوية للقضايا النووية الثلاث الاولى المدرجة على جدول أعمالنا . وإن سجلنا على صعيد هذه البنود مخيب للامال . فلا نزال نجد أنفسنا عاجزين عن انشاء لجنة مخصصة للهند من جدول الاعمال . وقد اعتمدت الجمعية العامة لسنوات عديدة قرارات حظيت بتأييد ماحق تتعلق بالحاجة الماسة الى معاهدة لحظر التجارب الشامل واعادت تأكيد مسؤولية هذا المؤتمر عن التفاوض بشأن اتفاق من هذا القبيل . والنهوج الجزئية أو التدريجية لا تتصدى للقضية ولا توفر الرد على هذا القلق العالمي . وفي إعلان المكسيك ، المعمم بوصفه الوثيقة CD/723 قبل أربع سنوات خلت ، عرض زعماء مبادرة الدول الست رصد حظر للتجارب بالتعاون مع الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . وقد انتهت للتو الدورة التاسعة والعشرون لفريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية . وستبدأ عملاً قريب المرحلة الثالثة من

الاختبار التقني الثاني لفريق الخبراء العلميين من أجل استنباط نظام عالمي لتبادل البيانات الاهتزازية . وقد آن الاوان لانشاء لجنة مخصصة لهذا البند لتوفير الاطار السياسي اللازم الذي تدرس ضمنه النتائج الهامة التي يتوصل اليها الاختبار التقني الثاني لفريق الخبراء العلميين . وقد اضطلع السفير يامادا من اليابان وخلفه السفير دونافاكي بمشاورات مكثفة مع جميع الوفود في محاولة منهما لحل قضية ولايسة هذه اللجنة . وإنما نقدر ما بذلاه من جهود . ومن المشجع أن نلاحظ أنه يوجد تضيق في شقة الخلافات . والمرونة التي أبدتها غالبية أعضاء مؤتمر نزع السلاح يجب أن يجاريها غيرهم إذا أريد انشاء لجنة مخصصة خلال هذا العام . والحالة مماثلة إلى حد كبير فيما يخص البندين ٢ و٣ "وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي" "ومنع الحرب النووية ، بما في ذلك جميع المسائل ذات الصلة" إذ تعيّن علينا اللجوء من جديد إلى مناقشة هذه المواضيع ، الواجب أن تكون موضع اهتمام مركزي لمؤتمر نزع السلاح ، ففي إطار جلسات عامة غير رسمية . وفي الوقت الذي نرحب فيه بالتقدم المحرز في المفاوضات الثنائية ، ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية ، تمثيا مع احترام الاهتمامات الامنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، قبول الالتزام باتخاذ خطوات ايجابية عملية تؤدي الى اعتماد وتنفيذ تدابير ملموسة وصولا الى نزع السلاح النووي . وأيضا كانت الاختلافات في النماذج النظرية المستخدمة ، يوجد توافق واضح للآراء فيما بين جميع الخبراء بأن من شأن تراسق بالسلاح النووي ، حتى وإن كان محدودا ، أن يلحق كارثة بمحيطنا الحيوي . ولا يمكن بأي حال من الاحوال معادلة الحروب التقليدية بالحرب النووية . وأصبح بديهيا الآن أنه في حال استخدام الاسلحة النووية ، لا يهم من كان البادئ باستعمالها . ولذلك ، بات واضحا أنه لا يمكن استخدام الاسلحة النووية لأي نوع من الدفاع . وريثما يتحقق نزع السلاح النووي الكامل ، فإن السبيل الوحيد لدرء خطر الابداء النووية هو عقد اتفاقية تحظر استخدام الاسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ، ونزع الصفة الشرعية عن الاسلحة النووية بوصفها عملة احتياز القوة .

إن الشعور بالقلق إزاء الجمود الناجم عن المواقف التي لا تتزحزح قد حال أيضا دون القيام بعمل مفيد بشأن البند ٥ من جدول الأعمال - "منع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي" . وبالرغم من أن اللجنة المخصصة أعيد إنشاؤها بولاية غير تفاوضية ، فإن القضايا الاجرائية من قبيل برنامج العمل أعادت أعمالنا في هذا المجال الهام جدا ، الذي أجريت فيه بحوث نوعية مكثفة على منظومات الاسلحة . وخلال السنوات القليلة الماضية ، ناقشنا هذه القضية بلا نهاية . وبدلا من الخوض مرة أخرى في نقاش من هذا القبيل ، ينبغي لمؤتمر نزع السلاح العمل على إعداد اقتراحات محددة لمنع الفضاء الخارجي من أن يصبح الحدود الجديدة لسباق التسلح الارضي الذي ألفناه جميعا . وقد طرحت الوفود ما يفوق الاثنى عشر مقترحا محددا . وينبغي إيلاء الاولوية

لوقف تطوير أسلحة مضادة للتوابع ، وتفكيك المنظومات القائمة ، ومنع وزع منظومات أسلحة جديدة في الفضاء الخارجي ، وضمان التقيد التام بمعاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية لعام ١٩٧٢ القائمة وتوسيع نطاقها وفقا لما تتطلبه نواحي التقدم التكنولوجي الجديدة . وإن قضايا التحقق معقدة بما فيه الكفاية في الوقت الحاضر . وفي حالة وزع أسلحة مضادة للتوابع وغيرها من الأسلحة الفضائية ، يخشى أن تصبح هذه المشكلة مستعصية .

إن ركود عملية التفاوض بشأن بنود جدول الأعمال المذكورة أعلاه ليس مبرره العيوب المتأصلة في مؤتمر نزع السلاح ، الذي هو مؤسسة من مؤسسات زمننا تخضع لسياسات كل من الحكومات التي تشكل مؤتمر نزع السلاح . وإذا كان مؤتمر نزع السلاح قد فشل في تحقيق الآمال التي رافقت ولادته ، فإن هذا الفشل هو في المقام الأول انعكاس لعيوبنا الفردية والجماعية . ومن حيث ما هو ايجابي في جهودنا ، تدور المفاوضات بيننا للتوصل إلى اتفاقية للأسلحة الكيميائية . ويسعدنا أن نلاحظ أن جهود السفير موريل من فرنسا ، بوصفه رئيسا للجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية للعام الماضي ، يجاريه فيها خلفه القدير السفير هلتينيوس من السويد هذا العام ، ونحن نمضي قدما نحو وضع اتفاقية . ونرحب بالاتفاق الثنائي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بشأن ما لديهما من مخزونات ومرافق انتاج للأسلحة الكيميائية وهو اتفاق لا جرم أعطى زخما لأعمالنا في مؤتمر نزع السلاح .

إن هدفنا المشترك هو عقد اتفاقية شاملة وقابلة للتحقق الفعلي منها ، تضمن إزالة جميع مخزونات الأسلحة الكيميائية ومرافق انتاج الأسلحة الكيميائية القائمة وتضمن أيضا حظر زيادة تطوير وانتاج واحتياز ونقل واستخدام هذه الأسلحة . وإذا أردنا اتفاقية تجتذب امتثالا عالميا لها ، فلا بد من أن تكون غير تمييزية وأن تنص على حقوق والتزامات متساوية لجميع الدول سواء كانت تمتلك أسلحة كيميائية أو لا تمتلكها وسواء وجدت فيها صناعة كيميائية كبرى أو لم توجد . ويجب أن تضمن الاتفاقية حق الدول الأطراف في تطوير وانتاج واستخدام وتبادل ونقل المواد الكيميائية والتكنولوجيا للأغراض السلمية دون عائق وآلا تعيق أو تعرقل التعاون الدولي في المجالات السلمية لتطوير الصناعة الكيميائية . وإذا كان للاتفاقية المقترحة أن تستند إلى بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ ، فينبغي أن تتمكن من إلغاء "الحق" في الاستخدام الانتقامي أو الثاني للأسلحة الكيميائية طالما وجدت هذه الأسلحة بعد بدء نفاذ الاتفاقية ، أي خلال فترة التدمير البالغة عشر سنوات . وما لم يتم ذلك ، فإن ما يتهيا لنا خلال هذه الفترة إنما هو نظام هش وغير فعال يقوض إمكانية اجتذاب امتثال عالمي للاتفاقية . ينبغي لاحكام المادة العاشرة المتعلقة بالمساعدة ، أن تكون كافية لردع أي معتد محتمل على دولة طرف في الاتفاقية . ولا يمكن فرض الامتثال لاتفاق دولي . ولكن يمكن الحث عليه من خلال توضيح مزايا نظام الأمن الجماعي

الذي يتيح نزع السلاح . وبالمثل ، ينبغي للمادة الحادية عشرة بشأن التنمية الاقتصادية والتكنولوجية أن تضمن عدم فرض أي قيود تعسفية أو ضوابط تصدير على أي دولة طرف أخرى فور بدء نفاذ المعاهدة مع ما يلزمها من نظام تحقق . وتكمن أهمية اتفاقية الأسلحة الكيميائية في نجاح المجتمع العالمي في إلغاء صف بغيض من الأسلحة كما تكمن في ما تضربه من مثل ناجح على النهج العالمي الواجب أن يميز جولات المؤتمر الأخرى . ولا نزال نعتقد ، كما أسلفنا ، أنه ينبغي لمؤتمر نزع السلاح الاستفادة من الزخم السياسي وذلك بأن يحدد لنفسه موعدا نهائيا لاختتام مفاوضاته بشأن اتفاقية للأسلحة الكيميائية .

ومن المقرر عقد المؤتمر الاستعراضي الرابع لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في وقت لاحق من هذا العام . ومع أن الهند لم تنضم إلى معاهدة عدم الانتشار بسبب طابعها التمييزي وليست دولة طرفا فيها ، فمن المفيد الإشارة إلى أن الهند ، بالإضافة إلى سبعة بلدان أخرى ، شاركت في تقديم أحد أولى القرارات حول هذا الموضوع في الجمعية العامة في عام ١٩٦٥ . وهذا القرار ، الذي اعتمد دون أي معارضة ، عيّن مجموعة من المبادئ لتوجيه المفاوضات بشأن معاهدة محتملة حول منع انتشار الأسلحة النووية . أحد هذه المبادئ تمثل في أن المعاهدة ينبغي أن تخلو من أي شغرات قد تسمح بالانتشار من قبل الدول النووية أو غير النووية ، وأن الواجب أن تجسد المعاهدة جملة مقبولة التوازن من المسؤوليات والالتزامات المتبادلة بين الدول النووية وغير النووية . ولسوء الطالع ، فقد أخفقت معاهدة عدم الانتشار لعام ١٩٦٨ في عكس أي من هذه المبادئ ، وقد تأيبت بما فيه الكفاية المخاوف من الانتشار العمودي والمكاني . وحتى بحدوث التخفيضات بموجب التفاوض في إطار محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية ، سيوجد ما يقارب ضعف عدد الرؤوس الحربية النووية التي كانت قائمة في عام ١٩٦٨ . ومن المهم الإشارة إلى أن معاهدة عدم الانتشار لم يقدم منها أن تكون هدفا في حد ذاتها وإنما قصد منها أن تفضي إلى وقف سباق التسلح النووي . وبهذه الروح دعت خطة العمل التي قدمتها الهند إلى إجراء مفاوضات لعقد معاهدة جديدة من شأنها "إلغاء أثر قانوني على التعهد الملزم للدول الحائزة للأسلحة النووية بإزالة جميع الأسلحة النووية بحلول عام ٢٠١٠ وجميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بعدم تجاوز عتبة الأسلحة النووية" . ويحدونا الأمل في أن تستغل الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار دورة ١٩٩٠ للنظر في أصل هذه المعاهدة واتخاذ خطوات حاسمة للتوصل إلى نظام أوسع قاعدة كجزء من نظام شامل للسلم والأمن .

وأخيرا أود الاستشهاد بالرسالة التي وجهها الأمين العام للأمم المتحدة بمناسبة نهاية العام والمؤرخة في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ، والتي تلخص الخيارات المطروحة أمامنا:

"بالرغم من الشكوك الحالية والعنف الأخير ، كانت سنة ١٩٨٩ تاريخية وصانعة لعهد جديد: وهذه حقيقة مسلم بها عالميا الآن وما من شك في أن هذه التطورات قد أذابت الجليد عن المخاوف والعداوات القديمة التي سادت العالم لعقود من الزمن وتحمل هذه التطورات في ثناياها وعدا ملموسا بإنهاء سباق التسلح المتواصل وهكذا فقد عززت إلى حد كبير جدا مصالح السلم العالمي وستظل إمكانيات التعاون الدولي وهمية أو اقليمية ما لم تركز على المشاكل المستعصية القديمة ، والتي لا صلة لها بالحرب الباردة ولذلك ، فإن برنامج العمل الدولي لم يخف ولو مشقال ذرة . وإذا كان هناك ما يقال ، فإنه يستدعي الآن الاهتمام المركز الذي لم يحظ به حتى الآن" .

ونأمل في أن يعكس مؤتمر نزع السلاح هذا التوجيه في ممارسته لولايته .

الرئيس: أشكر ممثل الهند على بيانه وعلى العبارات اللطيفة التي خفّ بها الرئاسة . وأعطي الكلمة الآن لممثل العراق الصغير الكتل .

السيد الكتل (العراق): أود أولا أن أقول بأننا سعداء جدا بوجودكم في منصة الرئاسة وذلك لما لكم من مزايا معروفة ولأنكم تمثلون باكستان البلد المسلم الصديق .

انه لمن دواعي سرورنا البالغ أن نتاح لنا مرة أخرى فرصة الحديث أمام مؤتمر نزع السلاح . ان حضور العراق في هذا المؤتمر ومساهمته في أعماله في العام الماضي وهذا العام ، إنما يعبر بوضوح عن اهتمام حكومة الجمهورية العراقية بمفاوضات نزع السلاح ودعمها لجميع الجهود الدولية الهادفة إلى تحقيق اجراءات فعالة للسيطرة على مستويات التسلح وخفضها إلى أدنى حد ممكن يكفل سلامة وأمن الدول ، مع القضاء على الأسلحة ذات الدمار الشامل وإزالتها إزالة تامة ، وتحرير عالمنا من مخاطر التعرض للغناء جراء تراكم الأسلحة النووية وغيرها من الأسلحة الفتاكة . ان حكومة الجمهورية العراقية تسعى في الوقت ذاته إلى ايجاد عالم تسوده علاقات مبنية على أساس نطاق الامم المتحدة ومبادئ القانون الدولي وتحل النزاعات فيه ، سواء كانت ثنائية أو إقليمية ، بالمفاوضات المباشرة بين الاطراف المعنية . وقد عبّرت حكومتي عن ايمانها بهذه المبادئ باستجاباتها للجهود الدولية السلمية وبقبولها لجميع قرارات مجلس الامن التي صدرت منذ ايلول/سبتمبر ١٩٨٠ ، والتي طلب فيها المجلس وقف اطلاق النار بين العراق وايران والتوصل إلى حل للنزاع عن طريق المفاوضات . وكان العراق سابقا للقبول بالقرار ٥٩٨ ، حيث أبلغ الأمين العام للأمم المتحدة بقبوله بهذا القرار بعد يومين فقط من صدوره .

ان نجاح مفاوضات نزع السلاح في اتخاذ اجراءات فعالة تحظى بالتأييد الواسع يعتمد على ارتباط تلك الاجراءات بتأمين سلامة الدول وتعزيز أمنها القومي . ومن هذا المنطلق كان حرص العراق على الوصول إلى السلام الشامل والعادل والدائم مع ايران لكي تزول الاسباب التي تدعو دول هذه المنطقة للدخول في سباق متصاعد للتسلح ، وتنصرف بدلا من ذلك إلى البناء والتعمير .

إن أمن الدول لا يتحقق بشكل متكامل باتخاذ اجراءات على المستوى الإقليمي فقط ، فقد تطورت الأسلحة وأصبحت قادرة على اصابة أهدافها بحيث لم تعد حدود أية دولة أو منطقة حاجزا عمليا واقيا ضد هذه الأسلحة . وكذلك أن حربا تُستخدم فيها الأسلحة النووية سوف تُطال بآثارها التدميرية دول أخرى ، حتى وإن لم تكن تلك الدول أطرافا في هذه الحرب . ولذلك فإنه من غير الحكمة أن تركز جهود كبيرة على أمن منطقة في العالم بمعزل عن أمن غيرها . ومن هنا أيضا تبرز مبررات قلق الدول النامية على أمنها الذي لا يحظى بنفس الدرجة من الاهتمام الذي يحظى به أمن الدول المتقدمة . إن استتباب السلام في العالم على أسس واضحة هو الضمانة الأكيدة لتشجيع اجراءات نزع السلاح . لكن السلام غير المبني على التكافؤ والعدالة ، والسلام القائم على الرعب المتبادل لا يمكن أن يكتب له الاستمرار .

إن وجود الأسلحة النووية في منطقة الشرق الاوسط يشكل مصدرا بالغ الخطورة على الأمن والسلم فيها ويشير قلقا عميقا بين دولها . لقد دعا العراق ومعه جميع الدول العربية إلى إزالة الأسلحة النووية في منطقة الشرق الاوسط وتحريم نشر مثل هذه الأسلحة على أراضي دول المنطقة سواء اكانت لها وتحت سيطرتها أو تحت سيطرة دولة من خارج المنطقة . غير أن معارضة اسرائيل الدائمة ورفضها نبذ حيازة الأسلحة النووية بشكل قانوني ملزم وإخضاع منشآتها النووية للرقابة الدولية اسوة بالعراق وغيره من دول المنطقة الاطراف في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية قد حال دون ايجاد منطقة منزوعة السلاح النووي في الشرق الاوسط . إن استمرار الاوضاع الحالية لن يشجع على اتخاذ اجراءات فعالة في نزع السلاح ، بل على العكس من ذلك سيقود إلى سباق تسلح متصاعد في المنطقة .

منذ مؤتمر باريس المعني بالأسلحة الكيميائية ، ومؤتمر نزع السلاح يواصل مباحثاته حول تحريم هذه الأسلحة تحريما شاملا وتدمير الموجود منها . وقد انعقد خلال هذه المدة عدد من المؤتمرات والندوات حول الموضوع وفي مناطق متفرقة من العالم منها مؤتمر كانبيرا ، الذي انعقد خلال شهر ايلول/سبتمبر ١٩٨٩ . والمراقب لجميع هذه المؤتمرات لا يجد صعوبة في تشخيص بعض الحقائق والسمات التي طبعت الجهد الدولي في هذا المجال ومنها: أولا ، لقد أعطى مؤتمر باريس دعما قويا للجهود الدولية وجهود

مؤتمر نزع السلاح بصورة خاصة وصولا إلى معاهدة دولية تحرم إنتاج واستخدام الأسلحة الكيميائية تحريما شاملا ، غير أن التقدم البطيء في المفاوضات وبقاء عقبات ومشاكل كثيرة بدون حل لحد الآن ، قد أصاب بثء من الوهن والضعف الدفع الذي ولّده مؤتمر باريس . وشانيا ، لقد حقق مؤتمر نزع السلاح تقدما محدودا في المفاوضات خلال العام المنصرم وذلك لكثرة ما يشار أمام هذه المفاوضات من قضايا ومشاكل ذات علاقة بالجوانب المختلفة من مشروع الاتفاقية الدولية لتحريم الأسلحة الكيميائية . إضافة إلى ذلك أظهرت بعض الدول المتفاوضة اهتماما بعدم انتشار الأسلحة الكيميائية أكثر من اهتمامها بإزالة الأسلحة الكيميائية التي تمتلكها . وقد تبنى بعضها سياسة فرض القيود المتزايدة على نقل المواد والتقنيات المختلفة بحجة امكانية استخدامها في صنع الأسلحة الكيميائية . إن مثل هذه الاجراءات لا تنتهك حق الدول غير المتنازع عليه في التنمية والحصول على التقنيات والمواد اللازمة للبناء والتطور فقط ، بل انها تشكل خرقا لإعلان باريس المتعلق بالأسلحة الكيميائية والذي شاركت تلك الدول في صياغته . وثالثا ، منذ توقيع اتفاقية إزالة القذائف النووية المتوسطة المدى بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي ، لم تحقق الدول المالكة للأسلحة النووية خطوة عملية واحدة على طريق السيطرة على الأسلحة النووية أو تحريم تجاربها تحريما شاملا . وذلك على الرغم من التحسن الواضح في العلاقات بين الشرق والغرب والتغييرات الأساسية التي حدثت في أوروبا خلال الأشهر المنصرمة .

إن وجودنا في هذا المؤتمر ينبع من رغبتنا في المشاركة الجادة في جميع الجهود الدولية في ميدان نزع السلاح ووفقا للمفاهيم والمبادئ التي أتيت عليها في بداية كلمتي . لكننا في الوقت ذاته لن نرضى أن نكون طرفا في أي جهد يهدف إلى جعل مفاوضات الأسلحة الكيميائية ذريعة لحجب المواد والتقنيات الكيميائية الصناعية عن الدول النامية ، أو إلى وضع العراقيل المتزايدة في طريق نقلها . وفي هذا الصدد ، فإننا ندعو مؤتمر نزع السلاح إلى أن يتبنى موقفا واضحا من نقل المواد والتقنيات والمعلومات ويرفض أن تستثمر جهوده في الاتجاه الذي من شأنه أن يعوق التنمية والتطور في البلدان النامية .

وفيما يخص اتفاقية الأسلحة الكيميائية ذاتها ، أود أن أبدي الملاحظة الإضافية الآتية . وهي أن اتفاقية الأسلحة الكيميائية يجب أن تصاغ بشكل يجعل قبولها عالميا وشاملا . إن أحد أهم الأمور التي يجب أن تحظى بالاهتمام هنا هي الاحتياجات الفعلية والمشروعة للدول النامية وفي مقدمتها ضمان ملامتها من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضما . إن هذه الاتفاقية ، يمكن أن تكتسب تاييدا واسعا إذا كانت تحتوي على تعهد ملزم من الدول النووية بإتخاذ اجراءات نزع السلاح النووي بالتوازي مع نزع السلاح الكيميائي . وكذلك على تعهد آخر تلتزم الدول النووية

بموجبه بعدم استخدام الاسلحة النووية وعلى غرار بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ المتعلق بحظر الاستعمال الحربي للغازات الخانقة أو السامة ، نجد من المناسب هنا أن نعبر عن ارتياحنا لتقدم جهودنا خطوة واحدة وذلك بحصول الاتفاق على عقد مؤتمر استعراضي لمعاهدة التحريم الجزئي لتجارب الاسلحة النووية وذلك بهدف دراسة التعديلات المقترحة التي نأمل من خلالها أن تتحول هذه المعاهدة إلى معاهدة تحريم شامل لتجارب الاسلحة النووية . إن ترحيبنا بهذه الخطوة لا يعني تفاؤلا مسبقا بالنسبة للنتائج ، لأن ذلك مرهون بالمواقف التي ستتخذها الدول النووية خلال المؤتمر الاستعراضي . وبقدر ما هو ظاهر لحد الآن من مواقف هذه الدول فإننا لا نجد الكثير مما يشجع على التفاؤل . وبصورة خاصة فإنه من غير المقبول أن يظل التسلح النووي في هذه المفاوضات بعيدا عن دائرة الاهتمام ، حتى أصبح الامر متوقفا دون حراك .

(بقية الكلمة بالانكليزية)

لقد وصلت الآن إلى ختام بياني الخطي . ومع ذلك أود ، لو سمحتم يا سيادة الرئيس ، أن أضيف بضع كلمات بصدد مسألة ذات صلة وثيقة بأعمال مؤتمر نزع السلاح .

أعني بذلك الحملة الأخيرة من المغالطة - والافتراءات - ضد بلدي التي يشن جانب منها في الولايات المتحدة والجانب الآخر في المملكة المتحدة ، وترددها أوساط أخرى . وأود أن أقول أولا إن الحكومة العراقية قد نفت جميع هذه الاتهامات بوصفها لا أساس لها من الصحة ولا مبرر لها . وثانيا ، لن أحاول الدخول في تفاصيل هذه المزاعم: فسوف يرد إلى جميع البعثات منشور من بعثة العراق يتضمن جميع التفاصيل ذات الصلة عن الحادثة . وسيتبين لكم أن اخراج الفصل الأول من هذه المسرحية تم في التلفزيون الأمريكي ، الذي ادعى ، بعرضه بعض الصور الفوتوغرافية الملتقطة من الجو ، ودون تقديم أي دليل ، أن هذه المنشآت منشآت عراقية . وتابعت الشبكة تقول أن هذه المنشأة تستخدم لإنتاج اليورانيوم ، والآخرى لكذا وكذا ، دون تقديم أي دليل . وإذا كان هناك تساؤل عن توقيت البرنامج ، فلأسف ورد الجواب سريعا من هيثرو . وكان ذلك هو الفصل الثاني في المسرحية . كيف سيكون الفصل الثالث؟ نحن نعتقد أن هذه الاجراءات تستهدف تمهيد السبيل لعدوان جديد على بلدي ، وعلى منشآتنا الصناعية العلمية ، شبيه بالعدوان الذي اقترفته اسرائيل في عام ١٩٨١ . وفي هذا الصدد ، أود أن أبين النقاط المبدئية التالية . أولا ، العراق دولة ذات سيادة ويحق لها بل ومن واجبها احتياز الوسائل اللازمة للدفاع عن نفسها وضمان أمنها وفقا للقانون الدولي . ثانيا ، للعراق بوصفه دولة ذات سيادة ، الحق الذي لا يقبل التصرف في احتياز أي تكنولوجيا يراها ضرورية لتنميته الصناعية والعلمية والاجتماعية . والطاقة النووية السلمية لا تستثنى من ذلك . ثالثا ، هذه الحملة التي تشن ضد العراق هدفها اعداد العدة لعدوان جديد على المنشآت الصناعية والعلمية

العراقية ، وإحباط الطموحات المشروعة للشعب العراقي في التقدم الاجتماعي . رابعا ، ستضع حملة التشويه الحالية ضد العراق ، وهو طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، موضع الشك ، في حال استمرارها ، جدوى هذه المعاهدة بوصفها معاهدة دولية . كما ستكون لها نتائج على صعيد المؤتمر الاستعراضي القادم للمعاهدة . خامسا ، تتضمن معاهدة عدم الانتشار وسائل وإجراءات للتحقق . وهي تعهد إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية بمهمة التحقق والتفتيش . وإن أي محاولات تقوم بها دولة ما للمسك بزمam القانون والاضطلاع بدور مراقبة التزامات الآخرين بمقتضى المعاهدة متضعف على نحو خطير دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتلحق ضررا بالغا بنظام الضمانات الواردة فيها . سادسا ، إن نزع السلاح موضوع مطروح للتفاوض فيما بين الدول بهدف تخفيض مستويات الأسلحة دون مساى بالامن . وإن الانحرافات عن هذا المعيار ، المقبول عالميا ، ومحاولات الاستعاضة به بإجراءات من جانب واحد سوف توجه ضربة لمفاوضات نزع السلاح . والمفاوضات ، بحكم ذات تعريفها ، تجري بين أطراف متساوية تتمتع بنفس الحقوق . ولا يمكن أن يخطر ببال أحد أن تشكل حملات التشويه - الافتراءات - تدابير لبناء الثقة .

الرئيس: أشكر ممثل العراق على بيانه وعلى العبارات الطيبة التي وجهها للرئاسة . وأعطي الكلمة الآن إلى ممثل بولندا ، السفير سوجكا .

السيد سوجكا (بولندا) (الكلمة بالانكليزية): السيد الرئيس ، اسمحوا لي قبل كل شيء أن أهنيء وفدكم على توليكم رئاسة المؤتمر لهذا الشهر . وأستطيع أن أؤكد لكم دعم وتعاون وفدي الكامل في جهودكم . وأود أن أشكر سلفيكم في الرئاسة ، السفير ازيكيوي من نيجيريا والسفير فاغنميكز من هولندا ، اللذين وجها مداولاتنا باقتدار . واسمحوا لي أيضا أن اغتنم هذه الفرصة لأرحب بكافة الزملاء الجدد الذين انضموا إلينا مؤخرا مؤكدا لهم تعاون وفدي الفعلي معهم . وأود أن أطلب إليهم إبلاغ أسلافهم تمنياتنا لهم بالتوفيق في مناصبهم الجديدة وفي حياتهم الخاصة .

لقد أصغيت باهتمام بالغ للبيانات الهامة جدا والباعثة على التفكير التي أدلى بها سعادة وزير خارجية اسبانيا والنرويج .

وأود أن أقصر مداخلة اليوم على قضية تحسن وفعالية أداء مؤتمر نزع السلاح . وقد دفعته إلى ذلك البيانات الملهمة التي أدلى بها الكثير من المتحدثين ممن سبقوني خلال هذه الدورة الربيعية . وقد افتتح السفير دي ازامبوخا من البرازيل السلسلة في مستهل أعمالنا . وأشار أنه رأى القائل بأن "الأوان قد آن لكي نبادر بالنظر الدقيق من جديد لا في بعض أهدافنا فحسب ، وإنما أيضا في السبل والطرائق التي نتبعها لبلوغها" .

ويمحّ هذا بالخصوص حين ننظر إلى عدم الكفاءة وانعدام التقدم بشأن بنود عديدة من جدول أعمالنا في ضوء التحول الايجابي في العلاقات الدولية . فهناك تحرك واضح نحو حل المنازعات بالطرق السلمية في مناطق كثيرة من العالم . وفي هذا السياق بالذات ، فإن المؤسسات الدولية ، والامم المتحدة بخاصة ، أخذت تستعيد مكانها في العلاقات الدولية . فالمفاوضات في مجالات عديدة بصدد الاتيان بنتائج هامة . واوروبيا الوسطى والشرقية تشهد تغيرات سياسية عميقة واساسية . وكما قال وزير خارجية بولندي في مؤتمر "الاجواء المفتوحة" في اوتاوا ، "إن أوروبا ذات الايديولوجيتين والمجابهة التي تستند إليهما ظاهرة أخذ الزمن يطويها ، على الرغم من أن التحالفين المتعددي الاطراف لا يزالان قائمين" . وفي الوقت نفسه ، فإن هذين التجمعين العسكريين يجتازان تغيرات داخلية عميقة . والخرافات والالهام الماضية آخذة في الزوال المتسارع . وأخذت تحلّ محلّ صورة العدو التي رسمت سوادا على بياض صورة الشريك المتعددة الالوان . ولهذه العمليات السياسية أثرها المباشر على الدينامية القوية للمحادثات الثنائية بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ومفاوضات نزع السلاح الاوروبية ، التي تبشّر بحصاد مبكر ووفير . والحاجة إلى تحقيق فعّال وإلى مختلف تدابير بناء الثقة تجذرت بعمق بوصفها أحد العناصر الاساسية لاتفاقات نزع السلاح .

وفي ضوء هذه الخلفية ، يتعذر على حكومات عديدة وعلى الرأي العام الفهم الصحيح لسبب بطء التقدم ، وإلى حد كبير الركود في مفاوضاتنا ضمن إطار مؤتمر نزع السلاح ، وكذلك عجز مؤتمرنا عن التوصل إلى نتائج ملموسة . ومن المفهوم تماما أننا نتساءل أكثر فأكثر: ما دور مؤتمر نزع السلاح في هذه العمليات؟ وما الدور الذي يستطيع بل وينبغي أن يؤديه في المستقبل؟ أليس من الضروري تكييفه تكييفا صحيحا لما تقتضيه حالة جديدة؟ ما الذي يمكن فعله لزيادة فعالية أعمال هذا المحفل؟ وكما لاحظ وزير الخارجية الموقر لجمهورية الصين الشعبية في البيان الذي أدلى به في هذا المحفل "متكون التسعينات عقد الغرض والتحديات والآمال والمخاطر ، جميعها قائمة جنباً إلى جنب" .

نحن نرى أن الردود الصحيحة على هذه الاسئلة الوثيقة الصلة بالموضوع مستاعدنا على ايجاد أنجع طريقة لتفادي الاخطار وللحصول على أفضل نتائج من الفرص القائمة والناشئة ، لأن الفرصة نادرا ما تتكرر . ولا يعني هذا أن أهداف ومهام مؤتمر نزع السلاح مهلة وبسيطة . ولكن في الوقت نفسه ، اعتقد أن الجميع سيوافقون على أنها أسهل اليوم منها قبل عشر سنوات مثلا . وإذا لم نفلح في الظفر بهذه الردود ، فقد ينال ذلك من هيبة المؤتمر ويتعرض المؤتمر نفسه للتهيش المتزايد .

وبالرغم من النتائج المحدودة التي حققتها أعمال المؤتمر خلال السنوات العشر الماضية . تعتقد حكومتي جازم الاعتقاد بأن هذا المحفل لا يزال جهازا هاما وفي الواقع لا غنى عنه من أجهزة المجتمع العالمي . ومن شأن اختبار بسيط اثبات ذلك: لنصور لحظة واحدة أن لا وجود لمؤتمر نزع السلاح . لا شك في أن ضرورة وجود هيئة كهذه ستبرز على الفور بوصفها مسألة ذات أولوية في المداولات الدولية بشأن قضايا الأمن . والمؤتمر محفل حيوي ، خصوصا بالنسبة للدول الصغيرة والمتوسطة الحجم ، التي تعتبر بولندا إحداها ، ونعتقد أنه ينبغي ألا يترك البت في جميع المسائل في مجال نزع السلاح للدول العظمى ، بالرغم من تسليمنا التام بمسؤولياتها الكبرى والعالمية .

إن عضوية المؤتمر ، الذي يضم جميع الدول النووية وممثلي جميع الاقاليم ، تؤكد المسؤولية العالمية عن نزع السلاح . إنه محفل أساسي للبحث عن أي حلول عالمية . والاتجاه الحالي نحو اضعاف الصبغة الديمقراطية على العلاقات الدولية ، فضلا عن الحاجات الجديدة التي تبدو أنها آخذة في الظهور في جهود نزع السلاح ، سيعزز دور قيمة هذا المحفل ومساهمته الممكنة في الأمن والاستقرار الدوليين . ويبدو أن بعض هذه المتطلبات هي التالية: سيكون من المهم إحراز تقدم جوهري في المفاوضات بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، وبين دول منظمة معاهدة وارسو ومنظمة حلف شمال الاطلسي ، ولكن لن يشكل هذا التقدم سوى جزء من المساعي الرامية لنزع السلاح ؛ ومن شأن التغيرات في النظام الدولي ، وخصوصا الاتجاه الواضح للوصول إلى عالم أقل اتساما بالطابع الثنائي القطب ، أن يسند للدول والاقاليم الأخرى دورا سياسيا أكبر وسيقتضي زيادة اشراكها في جهود نزع السلاح . وإذا كانت هذه الافتراضات صحيحة ، ستشكل عندئذ تبريرا إضافيا لمناقشاتنا بشأن كيفية زيادة فعالية المؤتمر وجعله أفضل تكييفا مع الوقائع القائمة والمقبلة .

اسمحوا لي بأن أعرض نيابة عن وفدي بعض الافكار المتعلقة بتنظيم أعمال المؤتمر وجدول أعماله . فيما يتعلق بطرائق العمل ، ينبغي أن يكون هدفنا الرئيسي جعلها أكثر مرونة وأكثر استجابة للاحتياجات والفرص الحقيقية . وإذا كانت ثمة فرصة لإحراز تقدم ، فالمطلوب منا أن نتمكن من تركيز جهودنا على هذه المشكلة بالذات ومن تقصّيها طالما كان ذلك ضروريا ومستمويا . والفرص والرغبة في إحراز تقدم هي العوامل التي يفترض أن تملئ مرة ووتيرة أعمالنا ، وليس نمط مفاوضات متبعا في ظروف أخرى أو المواعيد المعتادة لافتتاح واختتام الدورات . وفي هذا السياق بالذات ، يطرح السؤال المشروع المتعلق بكيفية تغادي المناقشات المطوّلة التي تتكرر في الوقت نفسه كل سنة بشأن إنشاء هيئات فرعية . ويتساءل المرء عما إذا كان ممكنا حل هذه المسألة بسهولة وفعالية من خلال وضع ولاية عامة تمكّن كل هيئة من مواصلة عملها إلى أن تنجز مهمتها .

ويبدو لوفدنا أنه ينبغي أن نكون أكثر مرونة في تحديد أهداف مساعيها وطرائق وسبل تحقيقها وتكون أفضل انسجاما مع التحديات والإمكانيات . وقد قدم وفدي بالفعل بعض الآراء المتعلقة بهذه المعضلة ، واسمحوا لي بمجرد الإشارة إليها بإيجاز . ما من شك في أن إعداد اتفاقات جديدة تلقي التزامات قانونية على عاتق الدول يمثل وينبغي أن يظل المهمة الرئيسية لهذا المؤتمر . ولكن يرى وفدي أن هذا النهج الأساسي يجب ألا يمنع المؤتمر من اتخاذ تدابير أخرى ، ولا سيما في الظروف التي تجعل فيها مرحلة المفاوضات أو الاعتبارات الأخرى هذه التدابير هي المستوصبة والعملية دون غيرها . وفي واقع الأمر ، قد تحتاج حالات مختلفة نهوجا واستجابات مختلفة . فلماذا لا نتوخى مثلا نوعا من الترتيب المتوسط أو بروتوكول تفاهم أو توصيات أو إعلانات مشتركة بشأن تدابير بناء الثقة وبناء الأمن؟ ويمكن أن تُسجل هذه الوثائق على النحو الملائم في تقاريرنا السنوية ، على أن يكون لها طابع الالتزامات السياسية بدلا من كونها صكوكا قانونية مكتملة .

ونعتقد أن هذا النهج الأكثر مرونة للتوصل إلى نتائج محتملة لأعمال المؤتمر قد يجعل المؤتمر أكثر إنتاجية . ويمكن لأنواع مختلفة من التدابير المتوسطة أن تؤدي دورا مستقلا في بناء الأمن ويمكن لها في الوقت نفسه أن تتطور تدريجيا لتصبح قواعد دولية ملزمة أو جزءا منها ، وبالتالي تساعد المؤتمر في مسعاه الرامي إلى وضع معاهدة ، وهو أمر - أشدد ثانية - ينبغي أن يظل مسؤوليته الرئيسية . وإن الحالة الدولية المتغيرة ، والتحرك نحو رؤى أمنية جديدة والتغيرات الحقيقية في السياسات الاستراتيجية للدول والتحالفات - كل هذا على ما يبدو يجعل النهج المقترح أكثر جدوى واستمواجا .

وأخيرا ، لنذكر أنه وفقا للنظام الداخلي ، فإننا نحن الذين نقوم دائما بوضع جدول أعمالنا لدورة كل سنة . وتحتاج لنا فرصة ، بل علينا في الواقع واجب استعراضه وتكييفه ، إذا اقتضى الأمر ، مع مراعاة تجربتنا ووقائعنا . وينبغي أن نعالج إعادة التقييم هذه بحذر وجراة في آن واحد ، وكذلك بقدرة مبدعة . وفي كثير من الأحيان ، ينبغي لنا أن نتساءل عما إذا كان من الأفضل مواصلة محاولتنا لبلوغ أهداف طموحة ، حظوظ نجاحها ضئيلة ، أو الأجدى أن نركز جهودنا على أهداف أخرى أو أهداف أكثر تحديدا ، ركيزتها المملحة المشتركة وتبشر بإمكانيات أفضل للتوصل إلى نتيجة ايجابية . إن الخيار ليس سهلا . ولكن على الأقل لا ينبغي أن يفرب عن بالنا أن مثل هذا الخيار قائم أحيانا ، وأننا مسؤولون عن اتخاذ القرارات المناسبة .

نحن نفتقر ، في مناقشتنا لجدول الأعمال ، إلى واقعية وفهم بأننا نتناول مسائل حساسة حقا . ومن المشكوك فيه أن تؤدي أي مناقشة بشأن هذه التغيرات إلى نتائج سريعة واثباتية

وموضوعية . كما من المشكوك فيه أن تكون التغييرات الجذرية مستصوبة . ويبدو لنا أننا نحتاج عوضاً عن ذلك إلى نهج "تطوري" ، وإلى تكيف تدريجي مع الحالات الجديدة ، مع مراعاة التطورات الأخرى ، بما في ذلك نتائج المفاوضات الأخرى بشأن نزع السلاح . ولا ينبغي التغيير من أجل التغيير ، كما أوضح بحق السفير كمال من باكستان ، وإنما بداعي رؤيا فرص جديدة .

إن وفدي مستعد للنظر في أي اقتراحات تتعلق بجدول أعمال المؤتمر ، إذا كانت هذه الاقتراحات مقبولة بالنسبة للأعضاء الآخرين في هذه الهيئة . وقد أخطأنا علماً بالمقترحات المعروضة بالفعل . ولدينا أيضاً بعض الآراء الخاصة بنا . من هذه الآراء أنه يمكن لجدول الأعمال أن يتضمن - فضلاً عن مسائل تخفيض القوات المسلحة والأسلحة والحد منها - تدابير تتعلق مثلاً بمسألة "تنظيم" الأمن الدولي ، وبعبارة أخرى تدابير دعم الأمن الدولي ، مثل نظام عالمي للإنذار المبكر . ولا يوجد مكان آخر يمكن فيه مناقشة هذه التدابير . ويمكن أن تصبح "ترتيبات تقنية" هامة تكمل نظام الأمن الجماعي للأمم المتحدة وتجعله أكثر فعالية . ويمكنها أيضاً تيسير المناقشات بشأن بعض اتفاقات نزع السلاح .

هذه مجرد اعتبارات وأفكار قليلة تتعلق بأعمال المؤتمر المقبلة . ومع ذلك نجدون الأمل في أن تكمل آراء الوفود الأخرى بشأن هذه القضية . ولكن ربما لا يملك أي منا فكرة واضحة عن طبيعة العلاج المناسب . وما نحتاجه بالفعل هو حكمتنا الجماعية في معالجة القضية معالجة صحيحة وتحديد الأجابات المناسبة .

إن السفير دي ازامبوخا الموقر أكد عن صواب - واسمحو لي أن استشهد من جديد بما قاله - على أنه "يمكن أن يعالج هذه المهمة ... في مرحلتها التمهيدية على الأقل ، فريق صغير يضم أكثر الأعضاء خبرة من بيننا " . ويؤيد وفدي تأييداً تاماً هذا الاستنتاج . واعتقد أن أحياء فريق السبعة غير الرسمي أو أي فريق غير رسمي آخر أصبح مستصوباً جداً . وينبغي أن يُعهد إلى فريق كهذا ، في جملة أمور ، بمهمة القيام ، من خلال سلسلة من المشاورات ، بتجميع كل الأفكار والاقتراحات التي قد تخطر على بال أعضاء مؤتمر نزع السلاح . ووفدي على استعداد لتزويد هذا الفريق بمقترحاتنا البتاءة .

كما نحتاج إلى مشاورات مكثفة فيما بين جميع الدول ومجموعات الدول المشاركة والمهمة بأعمال هذه الهيئة فيما يخص زيادة فعالية أداء المؤتمر . وينبغي لها جميعاً القيام بدور نشط في هذه المشاورات . وينبغي إجراؤها في جنيف وبين عواصمنا على السواء . ومع ذلك ، من المهم للغاية ألا تعيق أعمال المؤتمر .

وهذا هو الشرط الوحيد الذي يضعه وفدي لهذا النقاش - أيا كان شكله ومضمونه .
وسيكون من المفارقات المؤسفة حقا أن تؤدي مناقشاتنا بشأن زيادة فعالية المؤتمر
إلى شل أعماله .

ومن المهم بالنسبة لنا أيضا ألا ننسى أن مناقشاتنا بشأن أعمال المؤتمر
المقبلة ليست جديدة . لقد سبقتنا جهود بذلها فريق السبعة برئاسة السفير فان من
الصين والوشائق التي قدمها هذا الفريق . وطرح في الدورة الأخيرة وفي هذه الدورة
آراء جديدة ومثيرة للاهتمام بشأن مبادئ أعمال المؤتمر وجدول أعماله .

ويقترح وفدي أن تُعد أمانة المؤتمر سجلا أو تجميعا لهذه الآراء والمقترحات .
وسيساعدنا هذا إلى حد كبير على مزيد التفكير وقد يصبح نقطة انطلاق حسنة للمناقشة
في هيئة يعهد إليها بإجراء تحليل متعمق للمشكلة وإعداد توصيات ملائمة . وغني عن
البيان أنه لا يمكن لهذه التوصيات أن تُلزم أي وفد إلا بعد أن يتم إقرارها من طرف
العواصم .

الرئيسي (الكلمة بالانكليزية): أشكر ممثل بولندا على بيانه وعلى
العبارات الطيبة التي وجهها للرئاسة . بهذا تنتهي قائمة المتحدثين الموجودة أمامي
لهذا اليوم . هل يرغب أي عضو آخر في التحدث؟ أرى أن ممثلة المملكة المتحدة
الموقرة تطلب الكلمة .

السيدة سولزبي (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا
الشمالية) (الكلمة بالانكليزية): هل لي أن أبدأ بتهنئتك ، السيد الرئيس ، ووفدكم
على تبوئكم منمة الرئاسة . ويسعدني أن أرى في الرئاسة بلدا تربطه ببلدي علاقات
وثيقة جدا ، وإنني على يقين من أننا جميعا سعداء بكون الرئاسة في أيدي وفد شرعي
بالمهارات والتجارب الدبلوماسية .

لقد طلبت الكلمة للرد على إيماءات سفير العراق الموقر إلى بلدي ولا سيما
إلى الأحداث الأخيرة في مطار هيثرو . وقد يكون من المفيد لو بدأت بمجرد تذكير
الوفود بالوقائع . وهي كالتالي:

في ٢٨ آذار/مارس ، منع موظفو الجمارك في المملكة المتحدة تصدير
عددا من المكشّفات جدّ المتطورة صنعتها شركة في الولايات المتحدة من أن
تصدر من مطار هيثرو إلى العراق . هذه المكشّفات مصممة وفقا لمواصفات
عسكرية لاستخدامها في دارة إطلاق الأسلحة النووية . وكان هذا الاجراء تتويجا
لعملية اشتركت فيها على مدى عدة أشهر السلطات الجمركية في المملكة المتحدة

والولايات المتحدة ضد شركة EUROMAG ، وهي شركة يقع مقرها في المملكة المتحدة . وقد أُبلغ مدير محطة الخطوط الجوية العراقية في لندن ، السيد عمر لطيف ، أمرا بإبعاده وتم توقيف عدد من الأشخاص الآخرين ، وسوف يمثلون للمحاكمة في المملكة المتحدة . هذه هي الحقائق .

كما عمد مغير العراق الموقر إلى تأويل ما يمكن أن يرمي إليه ، على ما اعتقد ، بلدي وبلدان أخرى من أهداف . أنا لا يسعنا سوى التحدث باسم المملكة المتحدة فأقول: إن أهدافنا صريحة جدا . وهي التقيّد بالتزامنا الذي قطعناه على أنفسنا بمقتضى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وعلى وجه أكثر تحديدا بمقتضى المادة الأولى من تلك المعاهدة . فلذا نذكر هذا الجمع بما تنص عليه هذه المادة .

"تتعهد كل دولة من الدول الحائزة للأسلحة النووية تكون طرفا في هذه المعاهدة بعدم نقلها إلى أي مكان ، لا مباشرة ولا بصورة غير مباشرة ، أية أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى ، أو أية سيطرة على مثل تلك الأسلحة أو الأجهزة ؛ وبعدم القيام إطلاقا بمساعدة أو تشجيع أو حفز أية دولة من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية على صنع أية أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى أو اقتنائها أو اكتساب السيطرة عليها بأية طريقة أخرى" .

وهكذا يكون الاجراء الذي اتخذناه وفاء بهذه الالتزامات ذلك هو الهدف الوحيد . وبالمثل نتطلع إلى جميع الدول الاطراف في معاهدة عدم الانتشار غير الحائزة للأسلحة النووية الوفاء بدقة بالتزاماتها بموجب المادة الثانية من المعاهدة . وتنص هذه المادة على ما يلي:

"تتعهد كل دولة من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية تكون طرفا في هذه المعاهدة بعدم قبولها من أي ناقل كان ، لا مباشرة ولا بصورة غير مباشرة ، أي نقل لأية أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى أو لاية سيطرة على مثل تلك الأسلحة والأجهزة ؛ وبعدم صنع أية أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى أو اقتنائها بأية طريقة أخرى ؛ وبعدم التماس أو تلقي أية مساعدة في صنع أية أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى" .

وفي رأينا ، أن من واجب جميع الاطراف في المعاهدة وجميع مؤيدي مبدأ عدم الانتشار إدانة الأنشطة التي تجعل الوفاء بهذا الالتزام محلّ تشكيك .

الرئيسي: أشكر السفيرة سولزبي على بيانها وعلى العبارات الطيبة التي وجهتها للرئاسة . هل يرغب أي عضو آخر في التحدث؟ أرى ممثل الولايات المتحدة الموقر يطلب الكلمة .

السيد بريكون (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالانكليزية):
السيد الرئيس ، يهنئكم وفدي هو الآخر على توليكم الرئاسة ، ويعاهدكم بتقديم تعاونه ودعمه الكامل في الاعمال التي تنتظرنا هذا الشهر .

ويؤيد وفدي تأييدا تاما الملاحظات التي أبدتها للتو زميلتنا الموقرة من
المملكة المتحدة . وفيما يخص ما ابداه ممثل العراق الموقر من ملاحظات هذا الصباح
بشأن الانتشار النووي ، اسحوا لي بالتعليقات الموجزة التالية.

لقد أعربت الولايات المتحدة على أعلى المستويات عن عميق قلقها ازاء الشواهد
الاخيرة على احتمال تقويض اهداف معاهدة عدم الانتشار . واسحوا لي ان اؤكد ان هذا
قلق بالغ - انه قلق لا تصرفنا عنه الادعاءات بأنه أبدى لاغراض أخرى ، أو لمجرد تشويه
سمعة بلد آخر . وتتمسك الولايات المتحدة ببياناتها حول هذا الموضوع ومستتابع هذه
القضية . ولا ترمي اجراءات الولايات المتحدة إلى اضعاف نظام عدم الانتشار بل هي
تستهدف دعمه . وسنرحب بمعلومات مقنعة بأن الدليل الذي ظهر للعيان مؤخرا لا يمثل
تأكلا لاهداف معاهدة عدم الانتشار . هذا من شأنه أن يكون أكثر ايجابية من التهديدات
الموجهة لنظام معاهدة عدم الانتشار . وفي هذا الصدد ، اسحوا لي ان استرعي الاهتمام
ثانية الى بيان ادلى به الرئيس بوش بمناسبة الذكرى العشرين لبدء نفاذ معاهدة عدم
انتشار الاسلحة النووية بتاريخ ٥ آذار/مارس من هذه السنة:

"من المهم في هذه الظروف التي تشهد التغيرات الكبيرة وبشائر الخير
والتقدم الهام في مجال الحد من الاسلحة ان تعمل الجماعة الدولية معا بمزيد
من المشاورة لمنع انتشار الاسلحة النووية ، الذي يشكل أحد أكبر المخاطر
التي تهدد بقاء الانسانية ... وأدعو كافة الدول الاطراف في المعاهدة التي
الانضمام الى جهودنا لضمان ملامة معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية التي
تعود بالنفع على البلدان جميعها " .

الرئيس: اشكر ممثل الولايات المتحدة الأمريكية الموقر على بيانه
وعلى العبارات الطيبة التي وجهها للرئاسة . واعطي الكلمة الآن لسفير العراق
الموقر .

السيد الكتل (العراق) (الكلمة بالانكليزية): سأوجز الكلام في بياني
لبضع النقاط . ان العراق مدرك تماما لالتزامه بمقتضى معاهدة عدم انتشار الاسلحة
النووية ، ونتحدى جميع من تحدثوا قبلي بأن يقدموا بينة واحدة على عدم احترام
العراق لالتزامه بمقتضى المعاهدة . هذه المكشفات التي يتحدثون عنها - هم يعرفون

تمام المعرفة ان لها استخدامات متعددة وليس استخداما واحدا فحسب . وقد تحدث عن هذا الموضوع من الاذاعة السويسرية البروفيسور غولد بلات من معهد ستكهولم الدولي لدراسة شؤون السلام - سمعت ذلك - وعدد مجالات الاستعمال العديدة لهذه المكشفات . احدهما مجال استكشاف وانتاج النفط . ويقول آخرون إنه يمكن استعمالها للأبحاث العملية في اماكن عديدة . انها ، كما نسميها ، حملة من الاتهامات والاكاذيب ، ان يشار هذا المفهوم الذي تحدثت عنه ممثلة بريطانيا العظمى الموقرة . لماذا يفترضون وجوبا أنها ستستخدم لتفجير نبيطة نووية؟ ان جميع الانشطة النووية في العراق تخضع لرقابة الوكالة الدولية وجميع المواد النووية - اذن ماذا سيطلق بنبيطة الاطلاق هذه؟ ان الذي يراد اطلاق العنان له هو عدوان جديد على العراق ليس إلا .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): أود اعلامكم انه عند انتهاء قائمة المتحدثين في الجلسة العامة التالية التي ستعقد يوم الخميس الموافق ٥ نيسان/ابريل ، سيعمد رئيس فريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية ، الدكتور اولادالمان ، إلى تقديم التقرير المرحلي عن الدورة التاسعة والعشرين لهذا الفريق ، والذي سيعمم بوصفه احدى وثائق المؤتمر الرسمية تحت الرمز CD/981 . وكما جرت عليه العادة ، يجوز لمن يرغب من الاعضاء في التعليق على التقرير المرحلي ، وعلى البيان الذي سيدلي به رئيس الفريق أن يفعل ذلك . وحسب العرف الجاري في المؤتمر ، سوف نتخذ اجراء بشأن التوصيات الواردة في الفقرتين ٩ و١٣ من التقرير المرحلي في الجلسة العامة التي ستعقد يوم الخميس الموافق ١٢ نيسان/ابريل .

كما أود اعلامكم انه بسبب المشاورات التي سيعقدها الأمين العام للأمم المتحدة خلال مهمته في جنيف ، فإن قاعة المجلس لن تتاح بعد ظهر هذا اليوم وصبيحة الغد . وبناء عليه ، فإن اجتماع اللجنة المختصة لمنع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي والذي كان مقررا عقده في هذه القاعة بعد ظهر هذا اليوم سيعقد بدلا عن ذلك في قاعة الاجتماعات الثالثة . وسيعقد اجتماع مجموعة الـ ٢١ المقرر صباح الغد في قاعة الاجتماعات الخامسة .

لم يعد لدي أي أعمال أخرى لهذا اليوم ، واعتزم الآن رفع هذه الجلسة العامة . وستعقد الجلسة العامة القادمة لمؤتمر نزع السلاح يوم الخميس ٥ نيسان/ابريل ، في الساعة العاشرة صباحا .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٤٥